Assiut J. Agric. Sci., 52 (4) 2021 (160-189) *ISSN: 1110-0486*
Website:www.aun.edu.eg/faculty_agriculture/journals_issues_form.php *E-mail: ajas@aun.edu.eg*

بعض المخاطر الإجتماعية التى تواجه المرأة الريفية ببعض قرى مركز برج العرب بمحافظة الأسكندرية

أمانى سعيد عبد الحميد الخولى و سالم عبد الحميد سالم عبد الصمد

قسم بحوث المجتمع الريفى- معهد بحوث الإرشاد الزراعى والتنمية الريفية- مركز البحوث الزراعية

Accepted for publication on: 15/12/2021

الملخص

إستهدف البحث التعرف على أشكال ومستويات بعض المخاطر الإجتماعية التى تواجه المرأة الريفية ببعض قرى مركز برج العرب بمحافظة الأسكندرية، وتحديد الأهمية النسبية لكل منها، وأكثرها شيوعاً بمنطقة الدراسة، والتعرف على العلاقة بين بعض الخصائص الشخصية والإجتماعية والإقتصادية للمرأة الريفية ودرجة تعرضها لتلك المخاطر، وأيضاً التعرف على مقترحاتها لمواجهة تلك المخاطر للحد منها، وقد أجرى البحث على عينة قوامها272 مبحوثة، تم إختيارهن عشوائياً من ثلاث قرى من مركز برج العرب بمحافظة الإسكندرية، وجمعت البيانات خلال شهر سبتمبر2021 بإستمارة إستبيان بالمقابلة الشخصية بعد إختبارها مبدئياً والتأكد من صلاحيتها كأداة لجمع البيانات, ولتحليل بيانات البحث تم استخدم التوزيع التكرارى، والمتوسط الحسابى، والمتوسط المرجح، والإنحراف المعيارى، ومعامل الثبات ألفا، ومعامل الإرتباط البسيط "لبيرسون"، وإختبار(ت). وقد توصل البحث إلى أهم النتائج الأتية: 1-تبين أن ما يقرب من ثلاثة أرباع المبحوثات 70,6٪ يواجهن المخاطر الإجتماعية إجمالاً بمستوى متوسط، وأن ما يقرب من ثلاثة أخماسهن وأكثر يواجهن مخاطر ختان الإناث، ومخاطر زواج القاصرات، ومخاطر زواج الأقارب، ومخاطر ضعف تمكين المرأة الريفية بمستوى متوسط، فى حين تبين مواجهة 58,8٪ من المبحوثات وأكثر لمخاطر الحرمان من الميراث، ومخاطر تعدد الزوجات دون مبرر، ومخاطر تزايد معدلات الطلاق والإنفصال، ومخاطر تزايد معدلات المرأة المعيلة بمستوى مرتفع. 2- وأن مخاطر تزايد معدلات المرأة المعيلة تحتل المرتبة الأولى والأكثر إنتشاراً بمنطقة الدراسة، يليها مخاطر الحرمان من الميراث، ثم مخاطر تزايد معدلات الطلاق والإنفصال، يليها مخاطر تعدد الزوجات بدون مبرر، ثم مخاطر ضعف تمكين المرأة الريفية، يليها مخاطر ختان الإناث، ثم تأتى مخاطر زواج القاصرات، وأخيراً مخاطر زواج الأقارب. 3- تبين وجود فروق معنوية فى درجة مواجهة المرأة الريفية للمخاطر الإجتماعية عند تصنيفها على أساس زواج الزوج من أخرى، وتعاطى الزوج للمخدرات. 4- تبين وجود علاقة إرتباطية معنوية سالبة بين كل من: سن المبحوثة، التعليمى للمبحوثة، والسن عند الزواج، ومدة الزواج، وسن الزوج، والمستوى والمستوى التعليمى للزوج، والدخل الشهرى، وحيازة المشروعات، والطموح، ودرجة المشاركة فى الأنشطة المجتمعية، والتوافق الزواجى وبين درجة مواجهة المرأة الريفية للمخاطر الإجتماعية، فى حين وجدت علاقة إرتباطية معنوية موجبة بين عدد الأبناء ودرجة مواجهة المرأة الريفية للمخاطر الإجتماعية. 5- وجد أن أكثر الحلول المقترحة من وجهة نظر المبحوثات لمواجهة المخاطر الإجتماعية والحد منها كانت: ضرورة زيادة المبلغ الحالى من برنامج تكافل وكرامة، وتفعيل دور المؤسسات الدينية لبيان مايمارس على المرأة من المخاطر الإجتماعية، وزيادة معاشات الأرامل والمطلقات، وضرورة تمويل المشروعات الصغيرة، والإكثار من القوافل الطبية ومعارض الأسر المنتجة فى المناطق الريفية.

الكلمات الإفتتاحية: *المخاطر الإجتماعية، المرأة الريفية، أنواع المخاطر الإجتماعية.*

Doi: 10.21608/ajas.2022.101469.1052

المقدمة:

الأسرة الريفية هى نواة المجتمع الريفى التى توجه لها كل جهود التنمية، وكل خطط التنمية قد ركزت عليها على أساس أنها الوحدة الإقتصادية والإجتماعية الأساسية خاصة فى المجتمع الريفى، ولما كانت المرأة هى محور هذه الأسرة الريفية لما تتحمله من أعباء يفرضها عليها النظام الإجتماعى، وذلك لتعدد الأدوار التى تمارسها سواء كانت هذه الأدوار داخل المنزل أو خارجه، فإن للمرأة الريفية دوراً كبيراً فى جعل البيت فى حالة من الإكتفاء الذاتى لا ينقصه شىء من المؤونة والمطالب التى تحتاجها الأسرة، فهى المسئولة عن إنفاق 80٪ من ميزانية الأسرة (جامع، 2005)، ولذا كان الإهتمام بالمرأة على رأس الأولويات التى يجب أخذها فى الإعتبار عند التخطيط للتنمية الريفية.

حيث تلعب المرأة الريفية دوراً أساسياً فى الإنتاج الزراعى والإقتصادى لاسيما فى البلاد ذات الدخل المنخفض والتى تمثل الزراعة فيها جزءاً كبيراً من الناتج المحلى، وعليه تشكل أغلبية قوة العمل الزراعية. وبناء على ذلك فإن التقص فى الإستثمار فى هذه الفئة يعوق جهود الجد من الفقر ويضعف فرص التنمية الإجتماعية والإقتصادية(البنك الدولى، 2013 :14).

وجدير بالذكر أن المرأة الريفية تشكل قطاعاً كبيراً ومهماً من السكان فى مصر حيث أشارت تقديرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء على أن المرأة تشكل حوالى 43 مليون نسمة من إجمالى سكان مصر لعام 2016. يتواجد 57.2% منهن فى الريف مما يجعل المرأة الريفية مؤثرة وفعالة فى تقدم المجتمع الريفى ورفاهيته (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، 2016).

وعليه فإن المرأة الريفية تعد بمثابة ثروة بشرية فى مصر، إذا ماتمت مساعدتها بشكل أفضل لإحداث تغيرات ملموسة فى شكل وحجم التنمية فى الريف المصرى، وتشارك المرأة الريفية فى التنمية الريفية فهى تقوم بدور هام فى التنشئة الإجتماعية، والمشروعات المولدة للدخل، والمشاركة السياسية، بالإضافة لأدوار عديدة أخرى تقوم بها المرأة الريفية فى مختلف مجالات التنمية الريفية سواء هذه المجالات إجتماعية أو إقتصادية أو ثقافية أو سياسية أو صحية(الإمام، 2008).

وطبقاً لما ورد بإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030، وفيما يختص ببرامج ومشروعات العمل التنموية ، فإن البرنامج الفرعى لتعزيز دور المرأة فى التنمية الريفية يهدف إلى: تحسين أحوال المرأة الريفية وتمكينها من المشاركة الإيجابية والفاعلة فى مختلف الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية لتحسين أحوال الأسر الريفية والسكان الريفيين، وكذلك دمج المرأة الريفية فى مختلف البرامج والمشروعات التنموية الزراعية وغير الزراعية فى المناطق الريفية، والحد من مظاهر التحيز والتمييز المجتمعى ضد المرأة وخاصة فى المناطق الريفية (وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، 2009 : 147).

لذلك فإن تحسين أوضاع المرأة بصفة عامة والريفية بصفة خاصة يتطلب تشخيصاً دقيقاً لواقعها، وخصائصها، والمشكلات التى تواجهها، والتحديات، والمعوقات المحبطة المحيطة بها، حتى يتسنى لواضعى السياسات والخطط التنموية أن يضعوا أيديهم على مواطن الداء، ويتخذوا الإجراءات التى من شأنها معالجتها، فالنساء تشكل قوة عمل زراعية كبيرة فى معظم البلدان النامية، وهن يقمن بإنتاج معظم الأغذية التى تستهلك محلياً حيث يعتبر الإنتاج الزراعى فى هذه البلدان المحرك الرئيسى للنمو الإقتصادى ولتحقيق الأمن الغذائى فى هذه المناطق الريفية، والأساس التى تعتمد عليه الأسر الريفية فى المعيشة ، مما يجعل النساء عوامل أساسية للتنمية الإقتصادية، لهذا فمن المنطقى أن يكون تعزيز قدراتهن الإنتاجية، وتمكينهن إقتصادياً من الأولويات الهامة للبرامج والسياسات الزراعية الرامية إلى النهوض بالتنمية الريفية (على، 2017).

المشكلة البحثية:

إن عمل المرأة فى ظروف غير مواتية إن دل على شيىء فإنما يدل على قدرتها غير المستغلة، والتى لو أمكن إطلاقها لأفادة الجيل الحاضر والأجيال المقبلة، وهو ما دعى القيادة السياسية إلى إطلاق عام 2017 عاماً للمرأة تقديراً لأدوارها المتعددة، ودورها فى مواجهة التحديات إعترافاً من المنظمات المعنية بالتنمية الريفية بدور المرأة فى الزراعة وتحقيق الأمن الغذائى، كما إتضح لك أيضاً بإصدار قرار السيد رئيس الوزراء بإنشاء الوحدة المجمعة لحماية المرأة من العنف فى سبتمبر 2021، حيث تتعرض المرأة فى مجتمعنا وخاصةً فى المجتمعات الريفية والنائية لكثير من المخاطر الإجتماعية الناجمة عن الكثير من المشكلات والمعتقدات الثقافية المعوقة للتنمية.

وحينما تنتشر مثل هذه المخاطر ذات الطابع الإجتماعى والإقتصادى فى مجتمع ما، فإنه قد يواجه خطورة تآكل هويته الثقافية، ومنظومة قيمه الإجتماعية. إذا تضافرت مع ذلك تردى فى أوضاع الأسرة والحياة المعيشية للناس والمؤسسات القائمة على التنشئة الإجتماعية. وتراجع بأدوار المؤسسة التعليمية والتربوية. الأمر الذى يؤدى بالنهاية إلى سياقات إجتماعية خطرة، تهدد فى حالة إتساع سلبياتها بالإخلال بالأمن الإجتماعى للمجتمع وحالة إستقراره.

ولقد بينت بعض الدراسات أن من أهم النتائج المترتبة لمواجهة المرأة للمخاطر الإجتماعية هى: تدمير آدمية المرأة وإنسانيتها، وفقدان الثقة بالنفس والقدرات الذاتية للمرأة كإنسان، والتدهور العام فى الدور والوظيفة الإجتماعية والوطنية، وعدم الشعور بالأمان اللازم للحياة والإبداع، عدم القدرة على تربية الأطفال وتنشئتهم بشكل تربوى سليم، والتدهور الصحى الذى قد يصل إلى حد الإعاقة الدائمة، وبغض الرجل من قبل المرأة، مما يولد تأزماً فى بناء الحياة الواجب النهوض بها بتعاونهما المشترك، وكره الزواج، وفشل المؤسسة الزوجية نتيجة تفشي حالات الطلاق والتفكك الأُسري، وهذا مما ينعكس سلبياً على الأطفال، بل يتجاوز ذلك إلى حميع أفراد الأسرة.

واستناداً إلى ما يذهب إليه التراث النظرى، فإن المشكلات الإجتماعية حينما تترك لفترة طويلة من الزمن، فإنها من ناحية تنتشر على ساحة المجتمع حتى تأتى على كامل خريطته، ومن ناحية أخرى تبدأ فى إنتاج مشكلات أخرى، ومن ثم فهى تؤدى فى النهاية إلى تهميش الفئة التى تعانى من هذه المشكلة، وإقصائها عن المساهمة فى مسيرة المجتمع وتنميته وتحديثه، إضافة إلى هز إستقرار المجتمع وتماسكه، وفى هذه الحالة فإنها تشكل خطورة إجتماعية.

ورغم الجهود التى بذلت لرفع المعاناة عن المرأة الريفية وتعويضها عن كل أشكال الحرمان والقهر الذى تتعرض له ، إلا أن النجاحات المتحققة من كل هذه الجهود لم تصل إلى المأمول منها، وقد يرجع ذلك إلى الإفتقار إلى عملية التخطيط الإستراتيجى لتحسين أوضاع المرأة الريفية، والذى يقوم على دراسة وتشخيص الوضع الراهن لها من حيث خصائصها وظروفها الإجتماعية والإقتصادية والأنماط الثقافية التى تعيشها وتحاصرها. ومع إتساع المسئوليات الأسرية والتنموية التى تقوم بها المرأة الريفية، تقتضى ضرورة إجتماعية وإقتصادية وسياسية وتشريعية ومؤسسية من المجتمع المصرى بكامل طوائفه ومكوناته، للتصدى المخاطر الإجتماعية التى تواجه المرأة الريفية والتى من نتائجها إنحسار مشاركتها كعضو فاعل فى المجتمع، ويحرمها من إستثمار قدراتها فى الدفع التنموى للمجتمع.

وبناءاً على ما سبق، ولإعتبار المخاطر الإجتماعية التى تواجه المرأة فى الريف المصرى مشكلة سلوكية وإجتماعية فى جوهرها، و تستحق الإهتمام والدراسة العلمية المنظمة، من أجل توفير البيانات الدقيقة والأدلة العلمية على مدى مواجهة المرأة الريفية لأشكال متعددة من المخاطر الإجتماعية ، والتى تعطل طاقتها وهو ما يترتب عليه عرقلة دورها الفعال فى دفع عجلة التنمية , ويعوق إسهامها الفعال فى تنمية أسرتها ومجتمعها، لذا كان من الضرورى تناول هذا الموضوع بالدراسة, حيث تسعى الدراسة بصفة عامة إلى التعرف على مستويات وأشكال المخاطر الإجتماعية التى تواجه المرأة الريفية، وأكثرها إنتشاراً بمنطقة الدراسة، والمتغيرات المتعلقة بها، والحلول المقترحة للحد من تلك المخاطر لتقليل أثارها السلبية، وذلك بغية إلقاء مزيد من الضوء

على هذا الموضوع الهام، والتوصل إلى نتائج يمكن الإستفادة منها فى مجال العمل الإرشادى والتنموى.

أهمية البحث:

تتمثل الأهمية النظرية للبحث فى محاولة إلقاء مزيد من الضوء على جانب هام من جوانب الحياة الإجتماعية للمرأة الريفية وخاصةً فى المناطق النائية، حيث تسعى الدراسة للتعرف على أكثر أشكال المخاطر الإجتماعية التى تواجه المرأة الريفية إنتشاراً بمنطقة الدراسة، كما تسعى الدراسة إلى زيادة فهمنا عن طبيعة العلاقات بين مواجهة المرأة الريفية لتلك المخاطر الإجتماعية وعدد من المتغيرات الإجتماعية والإقتصادية والشخصية المهمة، أما الأهمية التطبيقية تتمثل فى مدى إمكانية الإستفادة من نتائج البحث فى تطوير البرامج الإرشادية والتنموية والإعلامية والتعليمية والإسترشاد بها فى وضع آلية تطبيقية للحد المخاطر الإجتماعية التى تواجه المرأة الريفية ووضعها أمام منفذى السياسات للإستعانة بها فى وضع برامج تدريبية وتأهيلية لزيادة وعى الريفيين بأضرار تلك المخاطر الإجتماعية وما يلحقها من أثار سلبية على التنمية الريفية.

أهداف الدراسة:

يهدف البحث الى التعرف على المخاطر الإجتماعية التى تواجه المرأة الريفية وأشكالها، كذلك إستعراض أراء المرأة الريفية حول كيفية مواجهتهاوذلك من خلال تحقيق الاهاف الفرعية الاتية:

1- التعرف على مستويات المخاطر الإجتماعية التى تواجه المرأة الريفية، وتحديد الأهمية النسبية لكل منها.
2- التعرف على أكثر أشكال المخاطر الإجتماعية إنتشاراً بمنطقة الدراسة.
3- التعرف على الفروق فى درجة مواجهة المرأة الريفية للمخاطر الإجتماعية عند تصنيفها على أساس زواج زوج المبحوثة من أخرى ، وتعاطى زوج المبحوثة للمخدرات.
4- تحديد العلاقات الإرتباطية بين المتغيرات المستقلة المدروسة ودرجة مواجهة المرأة الريفية للمخاطر الإجتماعية.
5- التعرف على مقترحات المرأة الريفية لمواجهة تلك المخاطر و كيفية الحد منهامن وجهة نظر المبحوثات .

الاستعراض المرجعى:

تعتبر المخاطر الإجتماعية مرحلة من مراحل تفاقم الظواهر الإجتماعية ذات الطبيعة السلبية، أو هى مشكلة إجتماعية بلغت ذروة تعقيدها وإتساع نطاقها، بحيث أصبحت تشكل خطورة تهدد كيان المجتمع، وإذا كانت المشكلة الإجتماعية تمر بعدة مراحل، تبدأ بالمشكلة الفردية التى تتحول إلى مشكلة إجتماعية، حينما يخضع لتأثيرها عدد من أفراد المجتمع. ثم تتحول إلى مشكلة بنائية، حينما تنتج مشكلات ذات آثار سلبية تؤثر على بناء المجتمع. فإذا تراكمت هذه الآثار، فإنها تشكل خطورة عليه، تعوق حركته وإنطلاقه.

والمخاطر الاجتماعية التي ترتبط بما يكمن في البناء الاجتماعي هى مصادر لإحداث ضرر للأفراد والجماعات الذين يعيشون في كنف هذا البناء. ولذلك نجد أن المدخل الطبيعي لفهم المخاطر هو دراسة مفهوم التعرض للخطر أو توافر الظروف المهيأة للخطرVulnerability. حيث يمكن بناء على هذا المفهوم للتفرقة بين التعرض للخطر الفيزيقي، وهذا يحدث غالباً في المخاطر الطبيعية والبيئية، والتي لها آثار فيزيقية ومادية مباشرة، وبين التعرض للخطر الاجتماعي، الذي يتخلق في النسق الاجتماعي ومن داخله. ويكون التعرض للخطر الاجتماعي ناتجاً عن عوامل داخلية عديدة مثل الفقروعدم المساواة والتهميش، ونقص الطعام، وسوء الأحوال السكنية، وتردى جودة الحياة بشكل عام(J. A. Cross, 2000, PP63-80).

وقد يحدث أن يتعرض المجتمع لكلا النمطين من الخطر، كأن يتعرض لعوامل فيزيقية (بيئية) أوحروب خارجية، وصور من الصراع الخارجي، الذي يخلق خطورةعلى سكانه، ويعانى

في نفس الوقت من الظروف الاجتماعية المسببة للخطر الاجتماعي كالفقر والتهميش والحرمان. وفي مثل هذا الظرف يكون الخطر مضاعفاً، ويصبح المجتمع على حافة الهلاك .هنا تتراكم المخاطر لتنتج الأزمة التي يدخل فيها المجتمع في حالة خاصة من التعطل أو التوقف أو التباطؤ وقد يصل إلى الخلل البنائي الوظيفي، مما يودى بحياته أو قد يخرج من الأزمة بقدر من الخسائر، أو الاندفاع إلى تجديد نفسه والدخول إلى نهضة جديدة. وقد يكون مفيدا أن نتعمق قليلاً في مفهوم المخاطر الاجتماعية . فثمة نوعان من المخاطر الاجتماعية :المخاطر الاجتماعية بمعناها التقليدي، والتي تشير إلى مخاطر كالبطالة والفقر والاستبعاد الاجتماعي، وتردى خدمات الإسكان والمرافق، مما ينعكس على جودة الحياة .أما النوع الثاني فهو ما يسمى بالمخاطر الاجتماعية الجديدة، وهى المخاطر الناتجة عن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي حولت المجتمع الصناعي الحديث إلى مجتمع ما بعد صناعي.

وبناءاً على هذه التغيرات الجديدة توسعت المخاطر الاجتماعية، وأصبحت تضم بجانب الفقر والبطالة وسوء الأحوال السكنية، والمخاطر الناتجة عن تلوث البيئة والاستهلاك المفرط، مخاطر تتصل بالأسرة وبناءها، ومخاطر تتصل بالطفولة وحمايتها، ومخاطر تتعلق بكبار السن وحمايتهم الاجتماعية من التهميش والحرمان، هذا فضلا عن المخاطر التى تواجه المرأة أثناء مراحل حياتها المختلفة.

واستناداً إلى ماسبق، تجدر الإشارة إلى أن هناك تعريفات متعددة ومتنوعة لتفسير مفهوم المخاطر الإجتماعية، لكنها تتوافق حول فكرة رئيسية وهى أنها تمثل تهديدات تتفاوت فى شدتها لخسائر تلحق برأس المال البشرى، والذى يتمثل فى البشر ذاتهم، وخسائر أيضاً تلحق بالمجتمع، وبما يؤثر سلباً على حياة أفراده ورفاهيتهم وأمنهم الإجتماعى.

وفى ضوء ذلك يمكن تعريف **مفهوم المخاطر الإجتماعية** على أنه "كل ما شأنه أن يؤثر سلباً على تحقيق الأهداف العامة، وعلى البشر، والممتلكات والمجتمع بصفة عامة، وقد تكون إنعكاساً لأحداث سيئة غير متوقعة، أو قد تكون ناتجة عن أفعال وممارسات وسلوكيات تقود مباشرةً إلى الخطر".

ولمواجهة هذه المخاطر، تبنى الفكر التنموى ومنذ بداية سبعينيات القرن الماضى ما يعرف بـ"منطلقات التنمية المستدامة"، والتى تعنى بتطوير السياسات الإجتماعية والتى تبدأ فى تنمية المجتمع من أسفل، أى بمشاركة أفراد المجتمع بكافة شرائحهم الإجتماعية من أجل تطوير وعى تلك الشرائح وأن ما يقدم من تنمية ، وهو لصالحها فى الأساس، فهى تلعب دوراً بارزاً فى هذا الشأن كجزء من مسئوليتها الإجتماعية، من أجل حصار سياقات هذه المخاطر الإجتماعية، والعمل على تضييق مساحتها.

وتشير القراءات المتأنية لواقع المجتمع المصرى إلى أن هناك نوعان من المخاطر الإجتماعية ظاهرة للعيان، نظراً لطبيعة الإقتصاد والحياة الإجتماعية والمعيشية لأفراده. الأول؛ المخاطر الإجتماعية ذات التأثير والإنعكاس الإقتصادى" كالخلل فى التركيبة السكانية، والخلل فى سوق العمل، والبطالة، والتهميش، والإقصاء الإجتماعى، وسيادة النمط الإستهلاكى للمواطنين". اما النوع الثانى؛ فهو مايسمى بالمخاطر الإجتماعية ذات الآثار والإنعكاسات على البناء الوظيفى للأسرة بجميع مكوناتها(الشباب- الطفولة- المرأة)، والتى يمكن حصر أهمها فى ثلاث جوانب أساسية ، هى: خروج المرأة للعمل بأعداد كبيرة، وتخلخل فى الأدوار الرئيسية للأسرة. زيادة حالات الطلاق بين شريحة الشباب وتحديات تنموية جديدة.قصور فى دور الدولة فى تلبية إحتياجات ومتطلبات المواطنين، وتردى فى الخدمات الإجتماعية المقدمة لمختلف فئات المجتمع.

وقد أكد تقرير التنمية الريفية أن النساء العاملات أكثر الفئات تأثراً بالمخاطر الإجتماعية والإقتصادية، ومن ثم أصبح على الدولة حق حماية القطاعات الأكثر تأثيراً من النساء الفقيرات، ومن ثم تحقيق الأمن الإحتماعى لهن يعد عاملاً أساسياً لتماسك المجتمع وتحقيق الإستقرار الإجتماعى والإقتصادى به (تقرير التنمية الريفية،2016، ص:51).

فالأمن الإجتماعى هو الحماية التى يمنحها المجتمع لأفراده لضمان مستوى معين من المعيشة حتى يتمكنوا من التصدى والتغلب على الصعوبات الإقتصادية والإجتماعية من خلال نظام للضمان الإجتماعى، ومن ثم يعتبر أحد آليات تنمية وتمكين الفقراء، حيث أنه ليس مجرد توفير الخدمات والحقوق الأساسية للأفراد ولكنه يستهدف تأمين القدرة على الحصول والوصول إلى هذه الخدمات عبر تعزيز قدرات الأسرة والمرأة الفقيرة على الحياة من خلال التعليم والصحة، والتدريب المهنى، وممارسة الحقوق الأساسية (Barrientos & Maitrot,2010:14).

وأكد المسح الإجتماعى فى مصر عام 2015 أن هناك إمرأة واحدة على الأقل من بين كل ثلاث نساء فى المتوسط تتعرض لمخاطر العنف الجسدى أو الجنسى ، أو للإيذاء النفسى مرة واحدة على الأقل خلال فترة حياتها، وأن العنف ضدّ المرأة لا يقتصر على إقليمٍ بعينه أو مستوى تعليمي محدّد، بل يمتدّ إلى كل المستويات التعليميّة وكل أقاليم مصر، وهناك تباين واضح بين الأزواج الذين أكملوا المرحلة الثانويّة وهؤلاء الذين لم يسبق لهم الذهاب إلى المدرسة، حيث تقلّ ممارسة العنف بإرتفاع مستوى تعليم الزوج، وأن 9 من كل 10 نساء في مصر تعرّضن لعمليّة الختان، وهي العمليّة المحرّمة دوليّاً لخطورتها على صحة الفتاة ، و11٪ من نساء مصر أُجبرن على الزواج و ربع النساء تزوّجن قبل بلوغهنّ سن 18 عاماً، كما أوضح المسح أنّ الأب هو المُرتكِب الرئيسي للعنف ضدّ المرأة، حيث أنّ 43٪ من نساء مصر ممّن هنّ فوق سن الـ18 عاماً، تعرّضن للعنف من قبل الأب ، وأن 43٪ تعرضن للعنف النفسي، و32٪ للعنف البدني، و12٪ للعنف الجنسي، و17٪ تعرّضن لأشكالٍ مختلفة من العنف من قِبل الخطيب، وأن العنف الجسدي من الزوج هو أكثر أنواع العنف شيوعاً، وأن 13٪ من النساء خلال عام 2014 تعرّضن لأي شكلٍ من أشكال العنف أو التحرّش في الأماكن العامة: سواء في مكان العمل أو المؤسسات التعليميّة أو في المواصلات العامة أو في الشارع (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، 2015). وكل هذه الممارسات والمشكلات تعرض المرأة لمزيد من المخاطر والتى من شأنها تحويلها إلى كائن مهلك نفسياً وجسدياً، غير مبال بالحياة، فاقد القدرة على الإنتاج والتطلع لمزيد من التنمية.

ويرى أحمد وأخرون(2008) أن وطأة ممارسة ختان الإناث تزداد فى الريف المصرى، حيث تصل نسبة من أجريت لهن عملية الختان من النساء المتزوجات 99,5٪، مقابل 94٪ فى الحضر، كما أن نسبة الريفيات اللآئى يوافقن على إجراء عملية الختان لبناتهن ترتفع فى الريف لتصل إلى 91٪ مقابل 70٪ فى الحضر، وأن 93٪ من النساء الأميات يوافقن على الختان مقابل 57٪ من النساء الحاصلات على مؤهلات متوسطة وعليا(أحمد وأخرون، 2008).

كما تذكر الحربى(2008) أن العنف الأسرى يشمل العنف الجسدى والجنسى والنفسى الذى يقع فى إطار الأسرة، بما فى ذلك الضرب المبرح، الإساءة الجنسية للأطفال الإناث فى الأسرة، والإغتصاب فى إطار الزوجية ، وبتر الأعضاء التناسلية للإناث(الختان)، وغيرها من الممارسات التقليدية المؤذية للمرأة جسمياً ونفسياً ومعنوياً، والتى يمارسها أشخاص تربطهم بالمرأة علاقة حميمة.

وخلصت دراسة العزبى(2011) فى موضوع فهم الدين والتمييز ضد المرأة إلى وجود علاقة إرتباطية إيجابية معنوية إحصائياً بين درجة فهم الدين وكل من المستوى التعليمى ، والمستوى الإقتصادى، ومهنة الزوج، والمستوى التعليمى والإقتصادى والحالة العملية للزوجة، والمستوى التنموى للقرية، كما تبين وجود علاقة إرتباطية عكسية معنوية بين درجة فهم الدين ودرجة السلوك التمييزى ضد المرأة, كما بينت النتائج أن فهم غالبية الأزواج لبعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والتعاليم الدينية المتعلقة بقضايا المرأة وعلاقتها بالرجل قد أسهم فى تكوين إتجاه سلبى نحو المرأة وممارسات تمييزية ضدها.

وأكدت دراسة للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء(2017) أن 90٪ من النساء تقريبا فى فئة العمر من 18- 64 عام تم ختانهن، وتبلغ هذه النسبة حوالى 62٪ فى فئة العمر من 18-

19 سنة، و 75٪ فى فئة العمر من 20-24 سنة، وأشار إلى ارتفاع نسبة الزواج الجبرى بزيادة العمر، حيث بلغت النسبة 1,4٪ فى فئة العمر من 18-19 سنة، وارتفعت إلى 1,10٪ فى فئة العمر من 40-44 عاما، فيما سجلت فئة العمر من 60-64 أكبر نسبة للزواج الجبرى بمعدل 2,22٪، لافتاً إلى انخفاض نسبة النساء اللاتى تزوجن قبل بلوغهم سن 18 عاما إلى 3,12٪.

وباختصار نحن نشهد سلسلة من المخاطر الإجتماعية، والتى شكلت المزيد من التأزم والإخفاق الإجتماعى، والتى قد تعرض الأفراد بل والمجتمع بأسره إلى تقلبات فى القيم، وإنحسار التقاليد، وإهتزاز الهوية. إضافة إلى التفكك الأسرى، والإستقرار والتماسك الإجتماعى بين مكونات المجتمع، حيث يدفع ذلك المجتمع ككل نحو الإنهيار، وتدفع الدولة فى إتجاه تفككها المؤسسى. لذا فمن المهم التعامل فى موضوع المخاطر الإجتماعية بعناية شديدة وإدارة رشيدة لها، وتحديد مصدر الخطر والوعى بإمكانية تفاعل أحد مصادر الخطر مع مخاطر أخرى، كذلك التعرف على مدى إنتشار أو انحسار هذه المخاطر. وبالتالى فقد أصبح موضوع المخاطر الإجتماعية موضوعاً حيوياً فى أجندة السياسات الإجتماعية.

وبناءاً على ماسبق، يتأكد لنا تعرض المرأة الريفية للعديد من المخاطر الإجتماعية فضلاً عن مخاطر الضرب، والختان، والقتل إلى ممارسات وأشكال مختلفة من المخاطر الإجتماعية لا تقل خطورة، كالنظرة الدونية، والحرمان من التعليم، والزواج المبكر، والزواج غير المتكافىء، والحرمان من الميراث الشرعى، والتهديد المتكرر بالطلاق، وتفضيل الذكور عن الإناث، والإنجاب المتكرر، وهجر الزوجة، والحرمان من زيارة الأهل، وعدم السماح بمزاولة أنشطة إجتماعية أو سياسية، وترتبط هذه الممارسات بالخصائص الإجتماعية والإقتصادية والثقافية للمرأة الريفية.

وتم رصد بعض أنماط المخاطر الإجتماعية التى تواجه المرأة الريفية، وخاصة فى المناطق النائية فكانت كالآتى: مخاطر ختان الإناث، ومخاطر زواج القاصرات، ومخاطر زواج الأقارب، ومخاطر الحرمان من الميراث، ومخاطر تعدد الزوجات بغير مبرر أو ضوابط شرعية، ومخاطر ضعف تمكين المرأة الريفية، ومخاطر تزايد معدلات الطلاق، ومخاطر تزايد معدلات المرأة المعيلة. لذا كان من الضرورى إزالة كافة التهديدات والمشكلات التى تؤدى إلى تفاقم مواجهتها للمخاطر الإجتماعية والتى تمنع توفير بيئة إجتماعية آمنة مستديمة فى ظل البيئة الريفية، وكذلك توفير فرص عمل لائقة لها تحت مظلة الحماية الإجتماعية بما يحقق لها ولأسرتها الدخل الكافى لتحسين الأوضاع المعيشية، ويضمن لها حياة كريمة. وهذا لن يتحقق مالم يعمل كل شركاء التنمية وفق أطر مؤسسية وتشريعية واضحة ، تسبقها إرادة سياسية صادقة لتجاوز كل التحديات، والتصدى لتلك المخاطر الإجتماعية الجاثمة على مجتمعنا منذ عقود.

الفروض البحثية: فى ضوء ما كشفت عنه نتائج الدراسات السابقة، وبناءاً على الإستعراض المرجعى، ووفق أهداف الدراسة الحالية، تم صياغة الفروض البحثية بما يتناسب وطبيعة كل هدف، ولتحقيق الهدف الثالث والرابع للدراسة، تم صياغة الفروض البحثية الآتية:

الفرض البحثى الأول: "توجد فروق معنوية بين متوسطات درجة مواجهة المرأة الريفية للمخاطر الإجتماعية عند تصنيفها على أساس زواج زوج المبحوثة من أخرى، وتعاطى زوج المبحوثة للمخدرات".

الفرض البحثى الثانى: "توجد علاقة إرتباطية معنوية بين درجة تعرض المرأة الريفية للمخاطر الإجتماعية وبين المتغيرات المستقلة المدروسة والمتمثلة فى: سن المبحوثة، والمستوى التعليمى، ومدة الزواج، السن عند الزواج، وسن الزوج، والمستوى التعليمى للزوج، وعدد الأبناء، والدخل الشهرى، وحيازة المشروعات، والإنفتاح الجغرافى، والطموح، ودرجة المشاركة فى الأنشطة المجتمعية، والتوافق الزواجى، والتماسك الأسرى " هذا وتم إختبار هذه الفروض في صورتها الصفرية.

التعريفات الإجرائية:

Doi: 10.21608/ajas.2022.101469.1052

المخاطر الإجتماعية: تعرف الدراسة الراهنة المخاطر الإجتماعية التى تواجه المرأة الريفية على أنها كل ما شأنه أن يؤثر سلباً على المرأة الريفية، وقد تكون تلك المخاطر إنعكاساً لأحداث سيئة غير متوقعة، أو قد تكون ناتجة عن أفعال وممارسات وسلوكيات تقود مباشرةً إلى الخطر، أو بعض المعتقدات الثقافية، أومرورها ببعض الأحداث الحياتية التى من شأنها إيجاد مخاطر إجتماعية ضارة تحيط بحياتها، سواء كانت زوجة أو أماً أو أختاً أو إبنة، والتى تتسم بدرجات متفاوتة من التمييز والإضطهاد والقهر والعدوانية، والناجم عن علاقات القوة غير المتكافئة بين الرجل والمرأة نتيجة سيطرة نظم إقتصادية وإجتماعية وثقافية. والتى منها:

1- مخاطر ختان الإناث: هى المخاطر التى تواجه المرأة كنتيجة لعملية الختان التى تجرى لها دون مبرر طبى، وهى ممارسة إجتماعية مصرية تشترك فيها الأسر المسلمة والمسيحية، تستهدف قطع أجزاء من الجهاز التناسلى للمرأة بزعم دعاوى دينية وغير علمية، ينتج عنها كثير من المخاطر كالمضاعفات البدنية، والنزيف، والصدمة العصبية، والعنف الجسدى أثناء إجرائها، وتشوه الأعضاء التناسلية، والخلل وعدم التوافق الجنسى بين الزوجين، وأحياناً قد تؤثر على الحياة الجنسية للزوجين، وقد تؤدى إلى بعض الإنحرافات للزوجين، وتقليل الخصوبة عن غير المختنات، وقد تسبب مضاعفات فى الولادة والنفاس، وقد تقوم بها بعض الممرضات أو القابلات دون خبرة فى منع النزيف، وأحياناً تؤدى للوفاة.

2- مخاطر زواج القاصرات: هى المخاطر التى تواجه المرأة كنتيجة لزواجها فى سن صغيرة، أى سن ماقبل(18) سنة ، بنص القانون، أو غير المهيئة بدنياً ونفسياً وعملياً للزواج وإقامة حياة أسرية مستقرة، مثل الحرمان من الحنان العاطفى للوالدين، وعدم التمتع بمرحلة الطفولة، وعدم فهم مسئوليات الأسرة، وعدم رضا الأزواج عن أداء الزوجة القاصر، وعدم النضج العاطفى، والذهنى، وإرتكاب أخطاء معيشية، وعدم القدرة على إتخاذ القرارات، والفشل فى طلب الحقوق والإلتزام بالواجبات، وحدوث إضطرابات فى العلاقة الجنسية بين الزوجين، وحدوث مشكلات قد تؤدى إلى الإنفصال، وعدم قدرة الزوجة القاصر على الرعاية التربوية لأبنائها، وتعرض الآباء للمسائلة القانونية، وحرمان القاصر من التعليم الأعلى، وإضطرابات الدورة الشهرية، وتأخر الحمل، وأثار سلبية جسدية (كتمزق الأعضاء الجنسية)، والقىء المستمر أثناء الحمل، وهشاشة العظام فى سن مبكرة، وفقر الدم، والإجهاض .

3- **مخاطر زواج الأقارب:** هى المخاطر التى تواجه المرأة نتيجة لزواج يكون فيه عامل قرابة الدم سواء من ناحية الأب أو الأم، مثل: إنتقال الأمراض الوراثية، وتزايد إحتمال بالإصابة بسرطان الدم، والإجهاض المبكر، والوفيات المتكررة بعد الولادة، والعقم، وتشوهات خلقية للجنين، والوفاة المبكرة للجنين، وظهور حالات إعاقة ذهنية للأبناء، وخطورة المشاكل الصحية نتيجة لعدم الفحص قبل الزواج.

4- مخاطر الحرمان من الميراث: هى المخاطر التى تواجه المرأة كنتيجة لحرمانها من الحق الشرعى فى الميراث وفقاً لأحكام علم الميراث، فهو تشبه بنظام الجاهلية، ومخالفة للأحكام الشرعية، ويؤدى للشقاق والنزاع بين الأخوة الذكور والإناث، ويؤدى للشقاق والنزاع بين أولاد وذرية الأخوة طيلة حياتهم، وتعرض المرأة للحاجة وصعوبة المعيشة والفقر، وعدم توفير احتياجاتها ومتطلباتها الأساسية، وأحيانا للإنحرافات السلوكية، والنزاعات القانونية والقضائية بين ذوى الأرحام والأهل. مما يسبب ضغوط إقتصادية ونفسية للمرأة.

5- **مخاطر تعدد الزوجات دون مبرر:** هى المخاطر التى تواجه المرأة كنتيجة لزواج زوجها من إمرأة أخرى دون مبرر ، مثل: عدم توفر القدرة المالية للإنفاق بين الزوجات، وعدم العدل بين الزوجات، وإعتقاد الرجل الخاطىء بحقه المطلق فى الزواج بأخريات حتى دون قدرة مالية أو جسدية، وخسارة مودة الزوجات والإتلاف والمحبة، وخسارة مودة الأبناء وعداوتهم بسبب الزواج الثانى، وإصابة الزوجة ببعض الأمراض النفسية نتيجة الزواج الثانى. مما يسبب لها الضرر والأذى النفسي، ويحط من كرامتها وتفقد رغبتها في كونها أنثى.

6- **مخاطر ضعف تمكين المرأة الريفية:** هى المخاطر التى تواجه المرأة كنتيجة لضعف تمكينها فى المحالات المختلفة كإعتقاد الرجال بأن دور المرأة الحمل والولادة وتربية الأطفال والواجبات المنزلية، وعدم السماح لها بإتخاذ القرارات الأسرية، والتخطيط الأسرى، وحل المشكلات العائلية، وتدنى المشاركة الإجتماعية والسياسية خارج المنزل، وتدنى نظرة المرأة لنفسها وثقتها فى قدراتها الشخصية للقيام بأدوار تنموية، والعادات والتقاليد تمنع المرأة من الإنخراط فى سوق العمل، والتمييز بين الذكور والإناث داخل الأسرة الواحدة، وتركز الثروات والدخول لدى الذكور، وقصور تقديم الخدمات الصحية للمرأة.

7- **مخاطر تزايد معدلات الطلاق:** هى المخاطر التى تواجه المرأة كنتيجة لخوضها تجربة الطلاق والإنفصال مثل: حدوث خلل وإضطراب داخل الأسرة، وتدهور العلاقات بين الأسر المتصاهرة، واللجوء للمحاكم، واللجوء للعنف، وتعرض أطفال المطلقين لمشكلات معيشية إقتصادية، وتعرض الأطفال للأمراض النفسية والتشرد، وتعرض المطلقات لفقدان العائل والحاجة للأخرين، والنظرة المتدنية للمطلقة بإعتبارها مسئولة عن الطلاق.

8- **مخاطر تزايد معدلات المرأة المعيلة:** هى المخاطر التى تواجه المرأة كنتيجة لتولى رعاية نفسها، لإعتماد أسرتها عليها فى المعيشة والحياة دون سند من زوج أو عائل، مما يزيد من العبء النفسى والجسدى للمرأة المعيلة، ويؤثر على سلامة إتخاذ قراراتها، كما أن زيادة العبء النفسى والجسدى للمرأة المعيلة يؤثر على دورها التربوى للأبناء، وتضطر لترك التعليم لمواجهة أعباء الحياة، وإهمال الرعاية الصحية لها، وإضطرارها للتعايش فى مستوى معيشى سيىء، وإضطرار المرأة المعيلة لقبول العمل تحت شروط مجحفة، والعمل بقطاعات عمل غير رسمية، وبالتالى إفتقاد خدمات التأمين والرعاية الصحية، وتتعرض المرأة المعيلة لمضايقات ونظرة دونية وتحرش، وتعرض الأبناء للتسرب من التعليم، وتعرض الأبناء للإنحرافات السلوكية.

طريقة اجراء البحث

أولاً: الإجراءات البحثية:

1-المجال الجغرافى: يقصد به المنطقة التى أجريت فيها الدراسة الميدانية وهى محافظة الأسكندرية، وتم إختيار مركز برج العرب تحديداً لإعتبار إجراء البحث فى منطقة نائية، هذا وقد أختيرت قرى العينة عشوائياً، فكانت :قرية النهضة، و حوض سكرة وأبو حمد، والقرية المركزية.

2-المجال البشرى: تحددت شاملة الدراسة فى جميع الزوجات الريفيات بالقرى الثلاث محل الدراسة، وقد تم التأكيد على إختيار السيدات المتزوجات، أو ممن سبق لهن الزواج، حيث يضمن ذلك مرورهن بأغلب المواقف المحتملة للتعرض لأشكال المخاطر الإجتماعية، سواء كان ذلك فى منزل الأب أو فى منزل الزوج, وكان إجمالى عدد الأسر فى القرى الثلاث 2715 أسرة، منها 45أسرة بقرية النهضة ، و2393أسرة بقرية حوض سكرة وأبو حمد ، و277 أسرة بالقرية المركزية (مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، بديوان عام محافظة الإسكندرية،2021)، سحبت منها عينة عشوائية منتظمة بنسبة 10٪ ليبلغ حجم العينة 272 أسرة وزعت كالآتى: 5 أسر بقرية النهضة، و239 أسرة بقرية حوض سكرة وأبو حمد، و28 أسرة بالقرية المركزية. وجمعت بيانات الدراسة خلال شهر سبتمبر 2021.

3- **اداة جمع البيانات:** إستخدم الإستبيان بالمقابلة الشخصية كأداة لجمع بيانات هذه الدراسة بعد أن تم إختباره مبدئيا على 30 إمرأة ريفية من قرى الدراسة، حيث تم إجراء التعديلات اللازمة على الإستبيان قبل تطبيقه, وتضمنت الإستمارة ثلاثة أقسام، الأول منها يتعلق بخصائص المبحوثات، والثاني عن تعرض المرأة الريفية لبعض أشكال المخاطر الإجتماعية ، أما الثالث والأخير عن الحلول المقترحة من وجهة نظرها للحد من أشكال المخاطر الإجتماعية التى تواجهها.

ثانياً: أ- قياس المتغيرات المستقلة:

1- **سن المبحوثة:** تم قياس السن للمبحوثة بعدد السنوات الكاملة الميلادية التى عاشتها من وقت الميلاد حتى تاريخ جمع البيانات ويعبر عنه بقيمة رقمية.
2- **سن زوج المبحوثة**: تم قياس سن زوج المبحوثة بعدد السنوات الكاملة الميلادية التى عاشها من وقت الميلاد حتى تاريخ جمع البيانات ويعبر عنه بقيمة رقمية.
3- **الحالة الزواجية للمبحوثة:** وتم قياسه عن طريق سؤال المبحوثة عن حالتها الزواجية، وأخذت الإجابات عزباء، متزوجة، مطلقة، أرملة ترميزاً4،3،2،1على الترتيب.
4- **عدد سنوات تعليم المبحوثة**: تم قياسه بعدد السنوات التى قضتها المبحوثة فى التعليم حتى تاريخ جمع البيانات ، وأخذت قيماً رقمية صفر، 4، 6، 9, 12 ، 16، 18 لتعبر عن أمى، تقرأ و تكتب، حاصلة على تعليم إبتدائى، تعليم إعدادى، تعليم متوسط، تعليم جامعى، وتعليم فوق جامعى، على الترتيب .
5- **عدد سنوات تعليم زوج المبحوثة**: تم قياسه بعدد السنوات التى قضاها زوج المبحوثة فى التعليم حتى تاريخ جمع البيانات ، وأخذت قيماً رقمية صفر، 4، 6، 9, 12 ، 16، 18 لتعبر عن أمى، يقرأ و يكتب، حاصل على تعليم إبتدائى، تعليم إعدادى، تعليم متوسط، تعليم جامعى، وتعليم فوق جامعى، على الترتيب .
6- **الحالة العملية للمبحوثة:** تم قياسه بسؤال المبحوثة عن حالتها العملية، وأخذت الإجابات تعمل فى قطاع حكومى، قطاع خاص، حر ، ولا تعمل ترميزاً 4،3، 2، 1 على الترتيب.
7- **الحالة العملية لزوج المبحوثة:** تم قياسه بسؤال زوج المبحوثة عن حالته العملية، وأخذت الإجابات يعمل فى قطاع حكومى، قطاع خاص، حر ، ولا يعمل ترميزاً 4،3، 2، 1 على الترتيب.
8- **سن المبحوثة عند الزواج:** تم قياسه بسؤال المبحوثة كم كان سنك عند الزواج؟ ، ويعبر عنه بعدد مطلق.
9- **مدة الزواج:** وقيس بعدد السنوات التى مرت منذ زواج المبحوثة وحتى وقت جمع البيانات، ويعبر عنه بعدد مطلق.
10- **زواج الزوج من أخرى:** تم قياسه بسؤال المبحوثة عن ما إذا كان زوجها متزوج من زوجة أخرى وقت إجراء الدراسة، وكانت الإجابة على هذا السؤال بنعم أو لا ، وأعطيت الإجابات أوزان رقمية 2، 1 على الترتيب.
11- **عدد الأبناء:** تم قياسه بسؤال المبحوثة عن عدد الأبناء الذكور والإناث لدى المبحوثة، وعبر عنه بعدد مطلق.
12- **الدخل الأسرى الشهرى:** تم قياسه بسؤال المبحوثة عن قيمة الدخل الشهرى الأسرى، وتم التعبير عنه بالرقم الخام لأقرب جنيه بعد جمع جميع مصادر دخل الأسرة.
13- **تعاطى الزوج للمخدرات:** تم قياسه بسؤال المبحوثة عن درجة تعاطى زوجها للمخدرات، وكانت الإجابات على هذا السؤال نعم، ولا ، وأعطيت الإستجابات أوزاناً رقمية 2، 1 على الترتيب.
14- **حيازة المشروعات:** تم قياسها بسؤال المبحوثة هل لديكم مشروع زراعى أو صناعى أو تجارى أو خدمى، وأعطيت لها حروف تميزية أ، ب، جـ ، د على الترتيب، ثم تحديد نوعية الحيازة سواء ملك أو مشاركة أو إيجار أو لايوجد، وأعطيت للإجابات أرقام تميزية 4، 3،2،1 على الترتيب, ثم جمعت أرقام الإجابات للمشروعات الأربعة لتعبر عن الدرجة الكلية لحيازة أسرة المبحوثة للمشروعات.
15- **الطموح:** وتم قياسه بإثنى عشر بند تعكس الإجابة عليها مدى طموح المبحوثة فى تحسين مستواها الإقتصادى والتعليمى، وطموحها فى تعليم أولادها وبناتها، و زواجهم زواج موفق، وعدم اليأس أو الإستسلام للفشل، وكانت الإستجابات على هذه البنود بدائماً، أحياناً، لا، وأعطيت الإستجابات أوزانً رقمية 3، 2، 1على الترتيب، وعبر مجموع درجات البنود الإثنا

عشر عن درجة طموح المبحوثة، وبلغ متوسط الدرجات 27,3 درجة، بإنحراف معيارى 5,73 درجة، وبلغت قيمة ألفا للمقياس 0,885، وهى قيمة مرتفعة تدل على ثبات المقياس وصلاحيته لأغراض القياس.

16- **المشاركة فى الأنشطة المجتمعية:** وتم قياسها بسبعة عشر بند تعكس الإجابة عليها مدى مشاركة المبحوثة فى الأنشطة المجتمعية، وكانت الإستجابات على هذه البنود بدائماً، أحياناً، لا، وأعطيت الإستجابات أوزانً رقمية 3، 2، 1على الترتيب، وعبر مجموع درجات البنود السبعة عشرعن درجة مشاركة المبحوثة فى الأنشطة المجتمعية، وبلغ متوسط الدرجات 30 درجة، بإنحراف معيارى 3,7 درجة، وبلغت قيمة ألفا للمقياس 0,832، وهى قيمة مرتفعة تدل على ثبات المقياس وصلاحيته لأغراض القياس.

17- **التوافق الزواجى:**تم قياسه بمقياس يتكون من ثلاثة عشر بند، تعكس الإجابة عليه مدى التوافق الزواجى للمبحوثة، وكانت الإستجابات على هذه البنود بدائماً، أحياناً، لا، وأعطيت الإستجابات أوزانً رقمية 3، 2، 1على الترتيب، وعبر مجموع درجات البنود الثلاثة عشر عن درجة التولفق الزواجى للمبحوثة، وبلغ متوسط الدرجات25,2 درجة،بإنحراف معيارى5,82 درجة، وبلغت قيمة ألفا للمقياس0,95، وهى قيمة مرتفعة تدل على ثبات المقياس وصلاحيته لأغراض القياس.

18- **التماسك الأسرى:** تم قياسه بمقياس يتكون من عشرين بند، تعكس الإجابة عليه مدى التماسك الأسرى للمبحوثة، وكانت الإستجابات على هذه البنود بدائماً، أحياناً، لا، وأعطيت الإستجابات أوزانً رقمية 3، 2، 1على الترتيب، وعبر مجموع درجات البنود العشرون عن درجة التماسك الأسرى للمبحوثة، وبلغ متوسط الدرجات38,5 درجة،بإنحراف معيارى7,58 درجة، وبلغت قيمة ألفا للمقياس0,935، وهى قيمة مرتفعة تدل على ثبات المقياس وصلاحيته لأغراض القياس.

ب- قياس المتغيرات التابعة:

المخاطر الإجتماعية:

تم النظر إلى المخاطر الإجتماعية التى تواجه المرأة الريفية على أنها متغير مركب من ثمانية أبعاد فرعية تعكس أشكال المخاطر الإجتماعية التى تعرضت لها المبحوثة فى الماضى أو لازالت تتعرض لها، وفيما يلى كيفية قياس كل بُعد بالإضافة إلى قياس المتغير النهائى:

1-**مخاطر ختان الإناث:** وأستخدم لقياسها أثنى عشر عبارة تعكس أشكال مخاطر ختان الإناث التى تعرضت لها المبحوثة، وتراوحت الإستجابات عن كل عبارة بين دائماً، أحياناً، نادراً، مطلقاً، وأعطيت الإستجابات الأوزان4، 3، 2، 1على الترتيب، وتم جمع درجات تعرض المبحوثة لمخاطر ختان الإناث, وبلغ متوسط الدرجات 31,36 درجة، و بإنحراف معيارى 7,09 درجة.

2-**مخاطر زواج القاصرات:** وأستخدم لقياسها واحد وعشرون عبارة تعكس أشكال مخاطر زواج القاصرات التى تعرضت لها المبحوثة، وتراوحت الإستجابات عن كل عبارة بين دائماً، أحياناً، نادراً ، مطلقاً، وأعطيت الإستجابات الأوزان4، 3، 2، 1 على الترتيب،وتم جمع درجات التعرض لمخاطر زواج القاصرات,وبلغ متوسط الدرجات 52,12 درجة، و بإنحراف معيارى9,72 درجة.

3-**مخاطر زواج الأقارب:** وأستخدم لقياسها تسعة عبارات تعكس أشكال مخاطر زواج الأقارب التى تعرضت لها المبحوثة، وتراوحت الإستجابات عن كل عبارة بين دائماً، أحياناً، نادراً ، مطلقاً، وأعطيت الإستجابات الأوزان4، 3، 2، 1على الترتيب، وتم جمع درجات تعرض المبحوثة لمخاطر زواج الأقارب, وبلغ متوسط الدرجات 17,9 درجة، وبإنحراف معيارى 3,24 درجة.

4- مخاطر الحرمان من الميراث: وأستخدم لقياسها ستة عبارات تعكس أشكال مخاطر الحرمان من الميراث التى تعرضت لها المبحوثة، وتراوحت الإستجابات عن كل عبارة بين دائماً، أحياناً، نادرا، مطلقاً، وأعطيت الإستجابات الأوزان4، 3، 2، 1 على الترتيب، وتم جمع درجات تعرض المبحوثة لمخاطر الحرمان من الميراث, وبلغ متوسط الدرجات 20,18 درجة، و بإنحراف معيارى 4,03 درجة.

5-مخاطر تعدد الزوجات دون مبرر: وأستخدم لقياسها ستة عبارات تعكس أشكال مخاطر تعدد الزوجات دون مبرر التى تعرضت لها المبحوثة، وتراوحت الإستجابات عن كل عبارة بين دائماً، أحياناً، نادرا، مطلقاً، وأعطيت الإستجابات الأوزان 4،3، 2، 1 على الترتيب، وتم جمع درجات تعرض المبحوثة لمخاطر تعدد الزوجات دون مبرر, وبلغ متوسط الدرجات 20,01 درجة، و بإنحراف معيارى 3,5 درجة.

6-مخاطر ضعف تمكين المرأة الريفية: وأستخدم لقياسها عشرة عبارات تعكس أشكال مخاطر ضعف تمكين المرأة الريفية التى تعرضت لها المبحوثة، وتراوحت الإستجابات عن كل عبارة بين دائماً، أحياناً، نادرا، مطلقاً، وأعطيت الإستجابات الأوزان4،3، 2، 1 على الترتيب، وتم جمع درجات تعرض المبحوثة لمخاطر ضعف تمكين المرأة الريفية, وبلغ متوسط الدرجات 27,75 درجة، وبإنحراف معيارى 1,24 درجة.

7-مخاطر تزايد معدلات الطلاق: وأستخدم لقياسها ثمانية عبارات تعكس أشكال مخاطر تزايد معدلات الطلاق التى تعرضت لها المبحوثة، وتراوحت الإستجابات عن كل عبارة بين دائماً، أحياناً، نادرا، مطلقاً، وأعطيت الإستجابات الأوزان4،3، 2، 1 على الترتيب، وتم جمع درجات تعرض المبحوثة لمخاطر تزايد معدلات الطلاق, وبلغ متوسط الدرجات 26.78 درجة، و بإنحراف معيارى 4.33 درجة.

8-مخاطر تزايد معدلات المرأة المعيلة: وأستخدم لقياسها عشرة عبارات تعكس أشكال مخاطر تزايد معدلات المرأة المعيلة التى تعرضت لها المبحوثة، وتراوحت الإستجابات عن كل عبارة بين دائماً، أحياناً، نادرا، مطلقاً، وأعطيت الإستجابات الأوزان4،3، 2، 1 على الترتيب، وتم جمع درجات تعرض المبحوثة لمخاطر تزايد معدلات المرأة المعيلة, وبلغ متوسط الدرجات 34.37 درجة، و بإنحراف معيارى 4.06 درجة.

هذا وقد تم قياس المخاطر الإجتماعية التى تواجه المرأة الريفية كمتغير رئيسى بالمجموع الجبرى لدرجات الأبعاد الفرعية الثمانية السابقة، وقد بلغ متوسط درجات هذا المتغير 3.2 درجة بإنحراف معيارى 3.24 درجة.

جـ- الحلول المقترحة للحد من المخاطر الإجتماعية التى تواجه المرأة الريفية: تم التعرف على الحلول المقترحة من وجهة نظر المبحوثة بسؤالها: إزاى ممكن نقلل أو نقضى على أشكال المخاطر الإجتماعية التى تواجه المرأة الريفية؟ و رصدت الإجابات و تم عمل التكرارا ت والنسب المئوية لها.

ثالثاً: أساليب التحليل الإحصائى:

تم إستخدام التكرارات العددية والنسب المئوية والمتوسط الحسابى، والمتوسط المرجح، والإنحراف المعيارى، ومعامل الثبات ألفا للحكم على درجة ثبات المقاييس، ومعامل الإرتباط البسيط "لبيرسون"، وإختبار(ت)، فى عرض البيانات وتحليلها إحصائيا.

رابعاً:الخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية

تظهر نتائج جدول(1) أن ما يقرب من نصف المبحوثات47,8٪ يقعن فى فئة الشابات والتى يتراوح أعمارهن من (24- لأقل من 37سنة)، وأن ما يقرب من نصف أزواجهن 47,1٪ يقعوا فى الفئة العمرية(30- لأقل من 42سنة)، وأن أكثر من نصفهن بنسبة 62,5٪ تعليمهن متوسط، فى حين كان أكثر من ثلاثة أخماس أزواجهن 67,7٪ أيضاً تعليمهم متوسط، وأن 44,1٪ منهن كانت مدة زواجهن تتراوح بين(5 – لأقل من 15سنة)، فى حين تبين أن ثلث

المبحوثات تقريباً 33,1 ٪ يعملن فى أعمال حرة، فى حين أن خمسى أزواجهن44,1٪ يعملون فى أعمال حرة أيضاً، وأن أكثر من نصف هذه الأسر بنسبة 58,1٪ لديهم من(1-لأقل من 3أبناء)، كما إتضح أن 14,7٪ من المبحوثات أزواجهن متزوجون من أخرى، وأن أكثر من نصفهن 54,4٪ يقعن فى فئة منخفضى الدخل، وأن ما يقرب من خمسى أزواج المبحوثات بنسبة 39,7٪ يتعاطون المخدرات، وأن أكثر من خمسى المبحوثات 41,2٪ لديهن مشروعات تجارية، كما إتضح من النتائج أن أكثر من ثلاثة أخماسهن 62,5٪ إنفتاحهن الجغرافى متوسط، كذلك كانت مشاركتهن فى الأنشطة المجتمعية كانت متوسطة لدى غالبيتهن 87,5٪ ، فى حين أن ما يقرب من ثلاثة أخماس المبحوثات بنسبة 58,1٪ لديهن مستوى طموح متوسط، وأيضاً كان مستوى اتوافق الزواجى متوسطاً لدى ما أكثر من خمسى المبحوثات 41,2٪، كما تبين من النتائج أن مستوى التماسك الأسرى كان متوسطاً لدى 70,6 ٪ من المبحوثات.

Doi: 10.21608/ajas.2022.101469.1052

جدول 1. يوضح التوزيع العددى والنسبى للمبحوثات وفقاً لخصائصهن الشخصية والإجتماعية والإقتصادية بالعينة البحثية

المتغير	العدد	٪	المتغير	العدد	٪	المتغير	العدد	٪
1-السن: الشبابات (24-أقل من37سنة)	130	47,8	**6-الحالة العملية للزوج:** قطاع حكومى	62	22,8	9-**الدخل الشهرى للأسرة:** منخفض(4400-3300جنية)	148	54,4
متوسطات العمر(37-أقل من50سنة)	80	29,4	قطاع خاص	90	33,1	متوسط(من4400-5500جنية)	50	18,4
كبار السن(من50-62سنة)	62	22,8	عمل حر	120	44,1	مرتفع(من5500-6500جنية)	74	27,2
2-سن الزوج: الشباب (من30-أقل من42سنة)	128	47,1	**7-زواج الزوج بأخرى:** نعم	40	14,7	**13-الإنفتاح الجغرافى:** منخفض (من5- أقل من 12درجة)	28	10,3
متوسطى العمر(من42-أقل من53 سنة)	80	29,4	لا	232	85,3	متوسط (من12- أقل من 19درجة)	170	62,5
كبار السن (من53-66سنة)	64	23,5	**8-تعاطى المخدرات للزوج:** لا	164	60,3	مرتفع (من19-25درجة)	74	27,2
الحالة الزواجية: متزوجة	204	75	نعم	108	39,7	**14-الطموح:**منخفض (من12-أقل من 20درجة)	34	12,5
مطلقة	40	14,7	10-**المستوى التعليمى للزوج:** أمي	24	8,8	متوسط(من20-أقل من 29درجة)	158	58,1
أرملة	28	10,3	يقرأ ويكتب	22	8,1	مرتفع(من29-36درجة)	80	29,4
3-مدة الزواج: (من5 –أقل من 15سنة)	120	44,1	حاصل على شهادة دبلوم فنى	184	67,7	**15-المشاركة فى الأنشطة الإجتماعية:** منخفضة (من17-أقل من 28درجة)	34	12,5
(من18-أقل من 30سنة)	153	43,2	حاصل على شهادة جامعية	42	15,4	متوسطة (من28-14أقل من 40درجة)	238	87,5
(من 30-44 سنة)	90	33,1	**11-عدد الأبناء:** لا يوجد	80	29,4	مرتفعة(من40- 51 درجة)	0	0
4-المستوى التعليمى: تقرأ وتكتب	28	10,3	(من1-أقل من3 أبناء)	158	58,1	**16-التوافق الزواجى:** منخفض(من13-أقل من 22درجة)	80	29,4
حاصلة على شهادة إعدادية	34	12,5	(من3-4أبناء)	34	12,5	متوسط(من22-أقل من31درجة)	112	41,2
حاصلة على شهادة دبلوم فنى	170	62,5	**12-حيازة المشروعات:** زراعية	0	0	مرتفع(من31-39درجة)	80	29,4
حاصلة على شهادة جامعية	40	14,7	صناعية	0	0	**17- التماسك الأسرى:** منخفض (من25-أقل من33)درجة	40	14,7
5-الحالة العملية:حكومى	40	14,7	تجارية	112	41,2	متوسط(من33-أقل من48) درجة	192	70,6
قطاع خاص	80	29,4	خدمية	40	14,7	مرتفع(من48-60) درجة	40	14,7
عمل حر	90	33,1	**السن عند الزواج:**(16-أقل من 20سنة)	192	70.6			
لا تعمل	62	22,8	(من20-لأقل من25سنة)	44	16.2			
			(من25-29سنة)	36	13.2			

المصدر: جمعت وحسبت من إستمارات الإستبيان

النتائج البحثية ومناقشتها

أولاً: مستوى المخاطر الإجتماعية التى تواجه المرأة الريفية وأكثرها إنتشاراً بمنطقة الدراسة:

أ-مستوى المخاطر الإجتماعية التى تواجه المرأة الريفية: أوضحت نتائج الدراسة الواردة بجدول(2) أن ما يقرب من ثلاثة أرباع المبحوثات 70,6٪ كان مستوى تعرضهن للمخاطر الإجتماعية إجمالاً متوسطاً، كما تبين أن التعرض لمخاطر ختان الإناث لدى أكثر من ثلاثة أخماسهن 62,1٪ متوسطاً أيضاً، كما كان متوسطاً أيضاً فى مخاطر زواج القاصرات لدى أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثات77,2٪، وكان لدى أكثر من ثلاثة أخماسهن 62,5٪ مستوى متوسط من التعرض لمخاطر زواج الأقارب، وأن ما يقرب من ثلاثة أخماس المبحوثات 58,8٪ لديهن مستوى مرتفعاً من التعرض لمخاطر الحرمان من الميراث.

جدول 2. التوزيع العددى والنسبى للمبحوثات وفقاً لمستويات أنواع المخاطر الإجتماعية بالعينة البحثية

المخاطر الإجتماعية	العدد	٪	المخاطر الإجتماعية	العدد	٪
1-ختان الإناث: منخفض(12-أقل من24) درجة	62	22,8	**5-تعدد الزوجات بدون مبرر:** منخفض(6-أقل من12) درجة	0	0
متوسط (24-أقل من37) درجة	169	62,1	متوسط (12-أقل من19) درجة	112	41,2
مرتفع(48-37) درجة	41	15,1	مرتفع(24-19) درجة	160	58,8
2-زواج القاصرات: منخفض(21-أقل من42) درجة	62	22,8	**6-ضعف تمكين المرأة الريفية:** منخفض(10-أقل من20) درجة	0	0
متوسط (42-أقل من64) درجة	210	77,2	متوسط (20-أقل من31) درجة	271	99.6
مرتفع(84-64)درجة	0	0	مرتفع(40-31) درجة	1	0.4
3-زواج الأقارب: منخفض(9-أقل من18) درجة	102	37,5	**7-تزايد معدلات الطلاق والإنفصال:** منخفض(8-أقل من16) درجة	0	0
متوسط (18-أقل من28) درجة	170	62,5	متوسط (16-أقل من25) درجة	112	41,2
مرتفع(36-28) درجة	0	0	مرتفع(32-25) درجة	160	58,8
4-الحرمان من الميراث: منخفض(6-أقل من12) درجة	0	0	**8-تزايد معدلات المرأة المعيلة:** منخفض(10-أقل من20) درجة	0	0
متوسط (12-أقل من19) درجة	112	41,2	متوسط (20-أقل من31) درجة	62	22,8
مرتفع(24-19) درجة	160	58,8	مرتفع(40-31) درجة	210	77,2
إجمالى المخاطر الإجتماعية المدروسة					
منخفض(81-أقل من162) درجة				0	0
متوسط (162-أقل من243) درجة				192	70,6
مرتفع(324-243) درجة				80	29,4

المصدر: إستمارات الإستبيان

Doi: 10.21608/ajas.2022.101469.1052

كما تبين أن ما يقرب من ثلاثة أخماس المبحوثات 58,8٪ لديهن مستوى مرتفعاً من التعرض لمخاطر تعدد الزوجات دون مبرر, وأوضحت النتائج أن جميع المبحوثات99,6٪ تقريباً يقعن فى المستوى المتوسط من التعرض لمخاطر ضعف تمكين المرأة الريفية، كما أظهرت النتائج أن أكثرمن نصف المبحوثات58,8٪ لديهن مستوى مرتفعاً من التعرض لمخاطر تزايد معدلات الطلاق والإنفصال، وجدير بالذكر أن أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثات77,2٪ لديهن مستوى مرتفعاً من التعرض لمخاطر تزايد معدلات المرأة المعيلة.

وتجدر الإشارة إلى أن الفئة الأكثر عدداً كانت فى المستوى المتوسط من التعرض لمخاطر ضعف تمكين المرأة الريفية، ويبدو هذا واضحاً جداً فى المجتمعات الريفية، وخاصةً النائية منها. وجدير بالذكر أيضاً أن المبحوثات لديهن مستوى عالٍ من التعرض لمخاطر عديدة، كمخاطر الحرمان من الميراث، وتعدد الزوجات دون مبرر شرعى، وتزايد معدلات الطلاق والإنفصال، وتزايد معدلات المرأة المعيلة، مما يدل على مدى المعاناة التى تعيشها المرأة الريفية، وخاصة فى تلك المجتمعات النائية. حيث يسود خليط من النظم الثقافية والإجتماعية، والتى بدورها تنظر للمرأة نظرة دونية، بل وتحملها أعباءاً نفسية وإجتماعية وإقتصادية مرهقة جداً. ولذلك يجب الأخذ فى الحسبان عند التخطيط لبرامج التنمية الريفية مراعاة تلك النظم المعوقة لجهود التنمية، والتعامل معها بالطريقة اللائقة، لأنها ضاربة جذورها فى النسق الثقافى والإجتماعى لتلك المجتمعات، وتحتاج إلى جهود مكثفة من شتى المؤسسات والهيئات والوزارات المعنية، للتصدى لتلك المخاطر، ودفع عجلة التنمية الريفية.

ب- تحديد الأهمية النسبية لكل من أنواع المخاطر الإجتماعية الثمانية المدروسة :

وبحساب المتوسط المرجح تبين نتائج جدول(3) الأهمية النسبية لتعرض المرأة الريفية لأنواع المخاطر الإجتماعية الثمانية المدروسة بمنطقة الدراسة، حيث تبين أن أنواع المخاطر الإجتماعية التى تواجه المرأة الريفية مرتبة وفقاً للمتوسط المرجح كالآتى: مخاطر تزايد معدلات المرأة المعيلة (3,44) درجة، يليها مخاطر الحرمان من الميراث (3,36) درجة، ثم مخاطر تزايد معدلات الطلاق والإنفصال(3,35) درجة، يليها مخاطر تعدد الزوجات بدون مبرر(3,34) درجة، ثم مخاطر ضعف تمكين المرأة الريفية (2,78)، يليها مخاطر ختان الإناث (2,61)، ثم تأتى مخاطر زواج القاصرات (2,48)، وأخيراً مخاطر زواج الأقارب (1,99) درجة.

جدول 3. الأهمية النسبية لأنواع المخاطر الإجتماعية التى تواجه المرأة الريفية بالعينة البحثية

المخاطر الإجتماعية	متوسط الدرجات	عدد العبارات	المتوسط المرجح	الترتيب
1-مخاطر ختان الإناث	31,36	12	2,61	السادس
2-مخاطر زواج القاصرات	52,12	21	2,48	السابع
3-مخاطر زواج الأقارب	17,9	9	1,99	الثامن
4-مخاطر الحرمان من الميراث	20,18	6	3,36	الثانى
5-مخاطر تعدد الزوجات بدون مبرر	20,01	6	3,34	الرابع
6-مخاطر ضعف تمكين المرأة الريفية	27,75	10	2,78	الخامس
7-مخاطر تزايد معدلات الطلاق والإنفصال	26,78	8	3,35	الثالث
8-مخاطر تزايد معدلات المرأة المعيلة	34,37	10	3,44	الأول

المصدر: جمعت وحسبت من إستمارات الإستبيان

وتنطوى النتائج على عدة حقائق أهمها: إرتفاع الأهمية النسبية لمخاطر تزايد معدلات المرأة المعيلة، حيث جاءت تلك المخاطر فى المرتبة الاولى، مما يدل على تصاعد الأسباب المؤدية لذلك، حيث تبين من خصائص المبحوثات أن هناك إرتفاع نسبى فى عدد المبحوثات العاملات 77,2٪ فى القطاعات المختلفة، كذلك وجود 10,3٪ من الأرامل، و 14,7٪ من المطلقات، مما يزيد من إحتمالية أن تكون المرأة هى العائل الوحيد لأسرتها فى تلك الظروف، كذلك جاءت مخاطر الحرمان من الميراث فى المرتبة الثانية، مما يعنى أنه لازالت تلك المعتقدات الثقافية متعمقة وبقوة فى المجتمعات الريفية، خاصة النائية منها. كما جاءت مخاطر تزايد معدلات الطلاق والإنفصال فى المرتبة الثالثة، وهذا ما إتفق مع خصائص المبحوثات، حيث تبين وجود14,7٪ من المطلقات، ولذلك ينبغى أن ننظر إلى تلك الفئات، لأنها تواجه وبشدة تلك المخاطر الإجتماعية، والتى تنطوى على الكثير من المعاناة، فى محاولة للإنصاف من خلال تطبيق التشريع العادل والناجز، لتلافى الآثار السلبية لتلك المخاطر الإجتماعية.

جـ- تحديد أشكال المخاطر الإجتماعية التى تواجه المرأة الريفية الأكثر إنتشاراً بمنطقة الدراسة:

وبشىء أكثر تفصيلاً تبين نتائج جدول(4) أن خطر حدوث الصدمات العصبية تحتل المرتبة الأولى فى أشكال مخاطر ختان الإناث، يليها خطر التأثير السلبى على الحياة الجنسية بين الزوجين، وخطر الخلل وعدم التوافق الجنسى بين الزوجين فى المرتبة الثالثة، وإحتل خطر إحتمالية حدوث بعض الإنحرافات لدى الزوجين المرتبة الرابعة، ثم خطر حدوث عنف أثناء عملية الختان فى المرتبة الخامسة، يليها خطر حدوث مضاعفات بدنية فى المرتبة السادسة، يليها خطر حدوث نزيف، ثم خطر حدوث تشوه فى الأعضاء التناسلية، يليها خطر قيام بعض الممرضات والقابلات لعملية الختان دون إتخاذ إحتياطات لمنع النزيف، يأتى بعده خطر قلة الخصوبة عن غير المختنات، ثم خطر إحتمالية حدوث الوفاة، وأخيراً خطر حدوث مضاعفات فى الولادة والنفاس فى المرتبة الثانية عشر والأخيرة.

كما إتضح من نتائج جدول(4) أن الحرمان من الحنان العاطفى للوالدين جاء فى المرتبة الأولى فى أشكال مخاطر زواج القاصرات، يليه خطر عدم فهم مسئوليات الأسرة وعدم رضا الأزواج عن أداء الزوجة القاصر فى المرتبة الثانية، أما خطر عدم القدرة على إتخاذ القرارات جاء فى المرتبة الثالثة، ثم خطر عدم التمتع بمرحلة الطفولة، وخطر عدم النضج العاطفى والذهنى فى المرتبة الرابعة، وجاء خطر حدوث إضطرابات فى العلاقة الجنسية بين الزوجين فى المرتبة الخامسة، يليه خطر إرتكاب أخطاء معيشية، وخطر الفشل فى طلب الحقوق والإلتزام بالواجبات، وخطر حدوث مشكلات قد تؤدى إلى الإنفصال، وخطر حرمان القاصر من التعليم الأعلى فى المرتبة السادسة، ثم خطر عدم قدرة الزوجة القاصر على الرعاية التربوية لأبنائها فى المرتبة السابعة، ثم خطر تعرض الآباء للمسائلة القانونية فى المرتبة الثامنة، يليه خطر حدوث هشاشة

Doi: 10.21608/ajas.2022.101469.1052

العظام فى سن مبكرة فى المرتبة التاسعة، ثم خطر حدوث فقر الدم فى المرتبة العاشرة، وجاء خطر إحتمالية حدوث أثار سلبية جسدية(كتمزق الأعضاء الجنسية) فى المرتبة الحادية عشر، ثم خطر حدوث إضطرابات الدورة الشهرية، وخطر إحتمالية حدوث الإجهاض فى المرتبة الثانية عشر، يليه خطر إحتمالية تأخر الحمل فى المرتبة الثالثة عشر، وأخيراً خطر حدوث القىء المستمر أثناء الحمل فى المرتبة الرابعة عشر. كذلك بينت نتائج جدول(4) أن خطر إنتقال الأمراض الوراثية جاء فى المرتبة الأولى فى أشكال مخاطر زواج الأقارب، يليها خطر ظهور حالات إعاقة ذهنية للأبناء، وخطر حدوث تشوهات خلقية للجنين فى المرتبة الثانية، ثم خطر الوفاة المبكرة للجنين، وخطر عدم التوافق الجنسى بين الزوجين فى المرتبة الثالثة، وإحتل خطر الوفيات المتكررة بعد الولادة المرتبة الرابعة، ثم خطر الإجهاض المبكر فى المرتبة الخامسة، يليها خطر حدوث العقم فى المرتبة السادسة، وأخيراً خطر تزايد إحتمال بالإصابة بسرطان الدم فى المرتبة السابعة والأخيرة.

جدول 4. تحديد أشكال المخاطر الإجتماعية التى تواجه المرأة الريفية الأكثر إنتشاراً بمنطقة الدراسة

م	أشكال المخاطر الإجتماعية	أتعرض له دائما	أتعرض له أحياناً	أتعرض له نادرا	لم أتعرض له مطلقاً	المتوسط المرجح	الترتيب
	أولاً:ختان الإناث						
1	مضاعفات بدنية	0	209	29	34	2.65	السادس
2	نزيف	0	169	69	34	2.5	السابع
3	صدمات عصبية	170	39	63	0	3.4	الأول
4	عنف أثناء العملية	40	170	27	35	2.8	الخامس
5	فى نظرك قد تؤدى إلى الوفاة	2	38	192	40	2	الحادى عشر
6	تشوه فى الأعضاء التناسلية	0	130	114	28	2.38	الثامن
7	تؤثر على الحياة الجنسية بين الزوجين	121	89	62	0	3.2	الثانى
8	تسبب خلل وعدم توافق جنسى بين الزوجين	120	90	28	34	3.09	الثالث
9	تؤدى لبعض الإنحرافات لدى الزوجين	40	170	34	28	2.82	الرابع
10	يقوم بها بعض الممرضات والقابلات دون إحتياطات لمنع النزيف	3	127	142	0	2.18	التاسع
11	ممكن يقلل الخصوبة عن غير المختنات	0	52	192	28	2.08	العاشر
12	يسبب مضاعفات فى الولادة والنفاس	0	50	160	62	1.96	الثانى عشر
*	ثانيا: زواج القاصرات						
1	الحرمان من الحنان العاطفي للوالدين	89	131	28	34	2.94	الأول
2	عدم التمتع بمرحلة الطفولة	39	130	103	0	2.77	الرابع
3	عدم فهم مسئوليات الأسرة	41	169	62	0	2.92	الثانى
4	عدم رضا الأزواج عن أداء الزوجة القاصر	40	170	62	0	2.92	الثانى
5	عدم النضج العاطفى	0	210	62	0	2.77	الرابع
6	عدم النضج الذهنى	0	208	64	0	2.77	الرابع
7	إرتيكاب أخطاء معيشية	0	170	102	0	2.63	السادس
8	عدم القدرة على إتخاذ القرارات	0	238	34	0	2.88	الثالث
9	الفشل فى طلب الحقوق والإلتزام بالواجبات	0	170	102	0	2.63	السادس
10	حدوث إظرابات فى العلاقة الجنسية بين الزوجين	40	130	74	28	2.67	الخامس
11	حدوث مشكلات قد تؤدى إلى الإنفصال	42	88	142	0	2.63	السادس
12	عدم قدرة الزوجة القاصر على الرعاية التربوية لأبنائها	0	170	68	34	2.5	السابع
13	تعرض الآباء للمسائلة القانونية	0	130	142	0	2.48	الثامن
14	حرمان القاصر من التعليم الأعلى	0	170	102	0	2.63	السادس
15	إضطرابات الدورة الشهرية	0	50	160	62	1.96	الثانى عشر
16	تأخر الحمل	0	50	120	102	1.8	الثالث عشر
17	أثار سلبية جسدية (كتمزق الأعضاء الجنسية)	0	51	193	28	2.08	الحادى عشر
18	القى المستمر أثناء الحمل	0	50	80	142	1.67	الرابع عشر
19	هشاشة العظام فى سن مبكرة	0	90	182	0	2.33	التاسع
20	فقر الدم	0	91	147	34	2.2	العاشر
21	الإجهاض	0	50	160	62	1.96	الثانى عشر
*	ثالثاً:زواج الأقارب						
1	إنتقال الأمراض الوراثية	0	170	102	0	2.62	الأول
2	تزايد إحتمال بالإصابة بسرطان الدم	0	0	169	103	1.62	السابع
3	الإجهاض المبكر	0	0	238	34	1.87	الخامس
4	الوفيات المتكررة بعد الولادة	0	0	238	34	1.88	الرابع
5	العقم	0	0	210	62	1.77	السادس
6	تشوهات خلقية للجنين	0	40	232	0	2.15	الثانى
7	الوفاة المبكرة للجنين	0	41	170	61	1.92	الثالث
8	ظهور حالات إعاقة ذهنية للأبناء	0	40	232	0	2.15	الثانى
9	خطورة المشاكل الصحية نتيجة لعدم الفحص قبل الزواج	0	42	168	62	1.92	الثالث
*	رابعاً:الحرمان من الميراث						
1	تشبه بنظام الجاهلية	156	116	0	0	3.58	الثانى
2	مخالفة لأحكام شرعية	160	112	0	0	3.59	الأول
3	تؤدى للشقاق والنزاع بين الأخوة الذكور و الإناث	160	50	62	0	3.36	الثالث
4	تؤدى للشقاق والنزاع بين أولاد وذرية الأخوة طيلة حياتهم	122	88	62	0	3.2	السادس
5	تعرض المرأة للحاجة وصعوبة المعيشة والفقر	120	90	62	0	3.22	الرابع
6	النزاعات القانونية والقضائية بين ذوى الأرحام والأهل	121	89	62	0	3.21	الخامس

Doi: 10.21608/ajas.2022.101469.1052

تابع جدول4. تحديد أشكال المخاطر الإجتماعية التى تواجه المرأة الريفية الأكثر إنتشاراً بمنطقة الدراسة

م	أشكال المخاطر الإجتماعية	أتعرض له دائما	أتعرض له أحياناً	أتعرض له نادرا	لم أتعرض له مطلقاً	المتوسط المرجح	الترتيب
*	خامساً:تعدد الزوجات بغير مبرر أو ضوابط شرعية						
1	عدم توفر القدرة المالية للإنفاق بين الزوجات	40	198	34	0	3.02	السادس
2	عدم العدل بين الزوجات	160	112	0	0	3.58	الثانى
3	إعتقاد الرجل بحقه المطلق فى الزواج بأخريات حتى دون قدرة مالية أو جسدية	162	110	0	0	3.59	الأول
4	خسارة مودة الزوجات والإتلاف والمحبة	120	118	34	0	3.19	الخامس
5	خسارة مودة الأبناء وعداوتهم بسبب الزواج الثانى	122	126	34	0	3.32	الثالث
6	إصابة الزوجة ببعض الأمراض النفسية نتيجة الزواج الثانى	121	117	34	0	3.31	الرابع
	سادساً: ضعف تمكين المرأة الريفية						
1	دور المرأة الحمل والولادة وتربية الأطفال والواجبات المنزلية	28	124	80	40	2.51	السادس
2	أتخاذ القرارات الأسرية	0	132	140	0	2.49	السابع
3	التخطيط الأسرى	0	130	142	0	2.48	الثامن
4	حل المشكلات العائلية	0	130	108	34	2.35	التاسع
5	تدنى المشاركة الإجتماعية والسياسية خارج المنزل	112	130	28	0	3.31	الثانى
6	نظرة المرأة لنفسها وثقتها فى قدراتها الشخصية للقيام بأدوار تنموية	0	130	28	114	2.06	العاشر
7	العادات والتقاليد تمنع المرأة من الإنخراط فى سوق العمل	34	170	68	0	2.87	الرابع
8	التمييز بين الذكور والإناث داخل الأسرة الواحدة	80	192	0	0	3.29	الثالث
9	تركز الثروات والدخول لدى الذكور	142	130	0	0	3.52	الأول
10	قصور تقديم الخدمات الصحية للمرأة	0	232	40	0	2.85	الخامس
*	سابعاً:تزايد معدلات الطلاق						
1	خلل وإضطراب داخل الأسرة	120	118	34	0	3.32	السادس
2	تدهور العلاقات بين الأسر المتصاهرة	120	152	0	0	3.44	الثالث
3	اللجوء للمحاكم	120	90	62	0	3.21	السابع
4	اللجوء للعنف	80	130	62	0	3.07	الثامن
5	تعرض أطفال المطلقين لمشكلات معيشية وإقتصادية	122	122	28	0	3.35	الرابع
6	تعرض الأطفال للأمراض النفسية والتشرد	120	124	28	0	3.34	الخامس
7	تعرض المطلقات لفقدان العائل والحاجة للأخرين	154	90	28	0	3.46	الثانى
8	النظرة المتدنية للمطلقة بإعتبارها مسئولة عن الطلاق	194	50	28	0	3.61	الأول
*	ثامناً:تزايد معدلات المرأة المعيلة						
1	العبء النفسى للمرأة المعيلة يؤثر على سلامة إتخاذ القرارات	210	28	34	0	3.65	الثالث
2	زيادة العبءالنفسى والجسدى للمرأة المعيلة يؤثر على دورها التربوى للأبناء	212	60	0	0	3.78	الثانى
3	تضطر لترك التعليم لمواجهة أعباء الحياة	244	28	0	0	3.9	الأول
4	إهمال الرعاية الصحية	170	102	0	0	3.63	الرابع
5	إضطرار للتعايش فى مستوى معيشى سيىء	120	118	34	0	3.32	السابع
6	إضطرار المرأة المعيلة لقبول العمل تحت شروط مجحفة	120	152	0	0	3.44	الخامس
7	العمل بقطاعات عمل غير رسمية وبالتالى إفتقاد خدمات التأمين والرعاية الصحية	40	232	0	0	3.15	الثامن
8	تتعرض المرأة المعيلة لمضايقات ونظرة دونية وتحرش	160	50	62	0	3.36	السادس
9	تعرض الأبناء للتسرب من التعليم	40	198	34	0	3.02	العاشر
10	تعرض الأبناء للإنحرافات السلوكية	38	234	0	0	3.14	التاسع

المصدر: جمعت وحسبت من إستمارات الإستبيان

كما أوضحت النتائج أن خطر مخالفة الأحكام الشرعية تحتل المرتبة الأولى فى أشكال مخاطر الحرمان من الميراث، يليها خطر التشبه بنظام الجاهلية فى المرتبة الثانية، وخطر حدوث الشقاق والنزاع بين الأخوة الذكور والإناث فى المرتبة الثالثة، وإحتل خطر إحتمالية تعرض المرأة للحاجة وصعوبة المعيشة والفقر فى المرتبة الرابعة، ثم خطر حدوث النزاعات القانونية والقضائية بين ذوى الأرحام والأهل فى المرتبة الخامسة، وأخيراً خطر حدوث الشقاق والنزاع

بين أولاد وذرية الأخوة طيلة حياتهم فى المرتبة السادسة. كذلك أوضحت نتائج جدول(4) أن خطر إعتقاد الرجل بحقه المطلق فى الزواج بأخريات حتى دون قدرة مالية أو جسدية جاء فى المرتبة الأولى فى أشكال مخاطر تعدد الزوجات بغير مبرر أو ضوابط شرعية، يليه خطر عدم العدل بين الزوجات فى المرتبة الثانية، وخطر خسارة مودة الأبناء وعداوتهم بسبب الزواج الثانى فى المرتبة الثالثة، وإحتل خطر إصابة الزوجة ببعض الأمراض النفسية نتيجة الزواج الثانى فى المرتبة الرابعة، ثم خطر خسارة مودة الزوجات والإتلاف والمحبة فى المرتبة الخامسة، وأخيراً خطر عدم توفر القدرة المالية للإنفاق بين الزوجات فى المرتبة السادسة.

كما بينت نتائج جدول(4) أن خطر تركز الثروات والدخول لدى الذكور جاء فى المرتبة الأولى فى أشكال مخاطر ضعف تمكين المرأة الريفية، يليه خطر تدنى المشاركة الإجتماعية والسياسية خارج المنزل فى المرتبة الثانية، وخطر التمييز بين الذكور والإناث داخل الأسرة الواحدة فى المرتبة الثالثة، وإحتل خطر العادات والتقاليد التى تمنع المرأة من الإنخراط فى سوق العمل فى المرتبة الرابعة، ثم خطر قصور تقديم الخدمات الصحية للمرأة فى المرتبة الخامسة، أما خطر إعتقاد أن دور المرأة هو الحمل والولادة وتربية الأطفال والواجبات المنزلية فى المرتبة السادسة، وجاء خطر عدم إتخاذ القرارات الأسرية فى المرتبة السابعة، يليه خطرعدم المشاركة فى التخطيط الأسرى فى المرتبة الثامنة، ثم خطرعدم المشاركة فى حل المشكلات العائلية فى المرتبة التاسعة، وأخيراً خطر نظرة المرأة لنفسها وعدم ثقتها فى قدراتها الشخصية للقيام بأدوار تنموية فى المرتبة العاشرة.

كما أوضحت النتائج أن خطر النظرة المتدنية للمطلقة بإعتبارها مسئولة عن الطلاق تحتل المرتبة الأولى فى أشكال مخاطر تزايد معدلات الطلاق، يليها خطر تعرض المطلقات لفقدان العائل والحاجة للأخرين فى المرتبة الثانية، وخطر تدهور العلاقات بين الأسر المتصاهرة فى المرتبة الثالثة، وإحتل خطر إحتمالية تعرض أطفال المطلقين لمشكلات معيشية والإقتصادية فى المرتبة الرابعة، ثم خطر حدوث تعرض الأطفال للأمراض النفسية والتشرد فى المرتبة الخامسة، وخطر حدوث خلل وإضطراب داخل الأسرة فى المرتبة السادسة، ثم خطر اللجوء للمحاكم فى المرتبة السابعة، وأخيراً خطر اللجوء للعنف فى المرتبة الثامنة.

كذلك بينت نتائج جدول(4) أن خطر إضطرار ترك التعليم لمواجهة أعباء الحياة جاء فى المرتبة الأولى فى أشكال مخاطر تزايد معدلات المرأة المعيلة، يليه خطر زيادة العبءالنفسى والجسدى للمرأة المعيلة مما يؤثر على دورها التربوى للأبناء فى المرتبة الثانية، وخطر العبء النفسى للمرأة المعيلة مما يؤثر على سلامة إتخاذ القرارات فى المرتبة الثالثة، وإحتل خطر إهمال الرعاية الصحية فى المرتبة الرابعة، ثم خطر إضطرار المرأة المعيلة لقبول العمل تحت شروط مجحفة فى المرتبة الخامسة، أما خطر تعرض المرأة المعيلة لمضايقات ونظرة دونية وتحرش فى المرتبة السادسة، وجاء خطر إضطرار للتعايش فى مستوى معيشى سيىء فى المرتبة السابعة، يليه خطر العمل بقطاعات عمل غير رسمية وبالتالى إفتقاد خدمات التأمين والرعاية الصحية فى المرتبة الثامنة، ثم خطر إحتمالية تعرض الأبناء للإنحرافات السلوكية فى المرتبة التاسعة، وأخيراً خطر تعرض الأبناء للتسرب من التعليم فى المرتبة العاشرة.

ثانياً: الفروق فى درجة العنف ضد المرأة الريفية عند تصنيفها على أساس زواج الزوج بأخرى، وتعاطى الزوج للمخدرات.

يتوقع الفرض البحثى الأول وجود فروق معنوية بين متوسطى تعرض المرأة الريفية للمخاطر الإجتماعية عند تصنيفها على أساس زواج الزوج بأخرى، وتعاطى الزوج للمخدرات ، وتم إختبار هذا الفرض فى صورته الصفرية، وذلك بحساب قيمة (ت) لإختبار معنوية الفروق بين المتوسطين, ويعرض جدول(5)، وجدول(6) النتائج المتحصل عليها.

يتضح من النتائج الواردة بجدول(5) أن المتوسط الحسابى لدرجة مواجهة المرأة الريفية المتزوج زوجها بأخرى لمخاطر ختان الإناث والتى ليس لزوجها زوجة أخرى يبلغ 36.16،

Doi: 10.21608/ajas.2022.101469.1052

30,5 علـى الترتيـب، وبـإنحراف معيـارى قيمتـه 0,63، 7,38 علـى الترتيـب، وتبلـغ قيمـة (ت) المحسوبة لإختبـار معنويـة الفروق بين تلك المتوسطين 4,76, وهـى قيمـة معنويـة إحصـائياً عند مستوى معنوية 0,01, الأمر الذى يعنى وجود فروق معنوية بينهما, كما بينت النتائج أيضاً أن المتوسط الحسابى لدرجة مواجهة المرأة الريفية المتزوج زوجها بأخرى لمخاطر زواج القاصرات بلغ 10,19، وبإنحراف معيارى قيمته 0,36، فى حين بلغ 51,1 للمرأة التى ليس لزوجها زوجة أخرى ، وبإنحراف معيارى قدره 58,03، وتبلغ قيمة(ت) المحسوبة لإختبار معنوية الفروق بين تلك المتوسطين 4,29, وهى قيمة معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 0,01, الأمر الذى يعنى وجود فروق معنوية بينهما.

جدول 5. نتائج إختبار(ت) لمعنوية الفروق بين متوسطى درجة المخاطر الإجتماعية التى تواجه المرأة الريفية وفقاً لزواج الزوج بأخرى بالعينة البحثية

م	مواجهة المخاطر الإجتماعية	زواج الزوج بأخرى				قيمة (ت)
		المتوسط الحسابى		الإنحراف المعيارى		
		نعم	لا	نعم	لا	
1	ختان الإناث	36.1	30.5	0.63	7.38	**4.76
2	زواج القاصرات	58.03	51.1	0.36	10.19	**4.29
3	زواج الأقارب	19.08	17.7	0.35	3.47	**2.47
4	الحرمان من الميراث	21	20.03	0.45	4.34	**1.4
5	تعدد الزوجات بدون مبرر	23.95	19.34	0.32	3.35	**8.69
6	ضعف تمكين المرأة الريفية	28.05	27.7	0.5	1.32	**1.66
7	تزايد معدلات الطلاق والإنفصال	31.95	25.89	0.32	4.06	**9.42
8	تزايد معدلات المرأة المعيلة	39.98	33.4	0.16	3.3	**11.5
	إجمالى المخاطر الإجتماعية	2.58	2.26	2.44	32.83	**6.23

المصدر: جمعت وحسبت من إستمارات الإستبيان

كما تبين أن المتوسط الحسابى لتعرض المرأة الريفية المرأة الريفية المتزوج زوجها بأخرى لمخـاطر زواج الأقـارب والتـى لـيس لزوجهـا زوجـة أخـرى يبلـغ 19,08، 17,7علـى الترتيـب، وبإنحراف معيارى قيمته 0,35، 3,47 على الترتيب، وتبلغ قيمة (ت) المحسوبة لإختبار معنوية الفروق بين تلك المتوسطين2,47, وهى قيمة معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 0,01, الأمر الذى يعنى وجود فروق معنوية بين المتوسطين، وأن المتوسط الحسابى لدرجة تعرض المرأة الريفية المتزوج زوجها بأخرى لمخاطر الحرمان من الميراث بلغ21، وبإنحراف معيارى قيمته 0,45، فى حين بلغ 20,03 للمرأة الريفية التى ليس لزوجها زوجة أخرى، وبإنحراف معيارى قدره 4,34، وتبلغ قيمة(ت) المحسوبة لإختبار معنوية الفروق بين تلك المتوسطين 1,4, وهى قيمة معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 0,01, الأمر الذى يعنى وجود فروق معنوية بينهما, كذلك أوضحت النتائج أن المتوسط الحسابى لدرجة مواجهة المرأة الريفية المتزوج زوجها بأخرى لمخاطر تعدد الزوجات دون مبرر والتى ليس لزوجها زوجة أخرى يبلغ 22.95، 19,34على الترتيب، وبإنحراف معيارى قيمته 0,32، 3,35 على الترتيب، وتبلغ قيمة (ت) المحسوبة لإختبار معنوية الفروق بين تلك المتوسطين 8,69, وهى قيمة معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 0,01, الأمر الذى يعنى وجود فروق معنوية بينهما, كما بينت النتائج أيضاً أن المتوسط الحسابى لدرجة مواجهة المرأة الريفية المتزوج زوجها بأخرى لمخاطر ضعف تمكين المرأة الريفية بلغ 28,05، وبإنحراف معيارى قيمته 0,5، فى حين بلغ 27,7 للمرأة التى ليس لزوجها زوجة أخرى، وبإنحراف معيارى قدره 1,32، وتبلغ قيمة(ت) المحسوبة لإختبار معنوية الفروق بين تلك المتوسطين 1,66, وهى قيمة معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 0,01, الأمر الذى

يعنى وجود فروق معنوية بينهما، كما تبين أن المتوسط الحسابى لتعرض المرأة الريفية المرأة الريفية المتزوج زوجها بأخرى لمخاطر تزايد معدلات الطلاق والإنفصال والتى ليس لزوجها زوجة أخرى يبلغ 31,95، 25,89 على الترتيب، وبإنحراف معيارى قيمته 0,32، 4,06 على الترتيب، وتبلغ قيمة (ت) المحسوبة لإختبار معنوية الفروق بين تلك المتوسطين9,42, وهى قيمة معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 0,01, الأمر الذى يعنى وجود فروق معنوية بين المتوسطين، وأن المتوسط الحسابى لدرجة تعرض المرأة الريفية المتزوج زوجها بأخرى لمخاطر تزايد معدلات المرأة المعيلة بلغ 39.98، وبإنحراف معيارى قيمته 0,16، فى حين بلغ 33,4 للمرأة الريفية التى ليس لزوجها زوجة أخرى، وبإنحراف معيارى قدره 3,3، وتبلغ قيمة(ت) المحسوبة لإختبار معنوية الفروق بين تلك المتوسطين 11,5, وهى قيمة معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 0,01, الأمر الذى يعنى وجود فروق معنوية بينهما. كما أوضحت النتائج أن المتوسط الحسابى لدرجة تعرض المرأة الريفية المتزوج زوجها بأخرى للمخاطر الإجتماعية المدروسة إجمالاً بلغ 2.58، وبإنحراف معيارى قيمته 2,44، فى حين بلغ 2,26 للمرأة الريفية التى ليس لزوجها زوجة أخرى، وبإنحراف معيارى قدره 32,23، وتبلغ قيمة(ت) المحسوبة لإختبار معنوية الفروق بين تلك المتوسطين 6,23, وهى قيمة معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 0,01, الأمر الذى يعنى وجود فروق معنوية بينهما. وبذلك يمكن قبول الفرض البحثى ورفض الفرض الإحصائى.

جدول6. نتائج إختبار(ت) لمعنوية الفروق بين متوسطى درجة المخاطر الإجتماعية التى تواجه المرأة الريفية وفقاً لتعاطى الزوج للمخدرات بالعينة البحثية

م	مواجهة المخاطر الإجتماعية	تعاطى الزوج للمخدرات				قيمة (ت)
		المتوسط الحسابى		الإنحراف المعيارى		
		نعم	لا	نعم	لا	
1	ختان الإناث	33	30,28	7.8	6.35	**3,1
2	زواج القاصرات	52.94	51.59	9.48	9.87	1.12
3	زواج الأقارب	17.7	18.04	2.23	3.77	**0.76-
4	الحرمان من الميراث	20.3	20.1	3.97	4.07	*0.4
5	تعدد الزوجات بدون مبرر	22.06	18.67	2.45	3.45	**8.84
6	ضعف تمكين المرأة الريفية	27.13	28.16	0.87	1.29	**7.29-
7	تزايد معدلات الطلاق	27.98	25.99	5.95	2.51	**3.81
8	تزايد معدلات المرأة المعيلة	36.03	33.28	4.37	3.45	**5.77
	إجمالى المخاطر الإجتماعية	2.37	2.26	36.37	28.82	**2,78

المصدر: جمعت وحسبت من إستمارات الإستبيان

وجدير بالذكر أن المرأة الريفية المتزوج زوجها من إمرأة أخرى أكثر تعرضاً لجميع أنواع المخاطر الإجتماعية المدروسة عن غيرها، حيث تبين من خصائص المبحوثات أن14,7٪ من أزواجهن متزوجون من إمرأة أخرى، مما يؤكد أن تلك المجتمعات تنتشر فيها ثقافة تعدد الزوجات بإعتبارها أمر دينى وحق شرعى للزوج. وبطبيعة الحال نجد ذلك له تأثير سلبى على الزوجة، ويعرضها لأعباء إقتصادية ونفسية وإجتماعية، بل يعرضها وبشدة لمختلف المخاطر الإجتماعية. لذلك من الضرورى أن تقوم المؤسسات الدينية بتوعية الرجال بأن الزواج بأخرى له قواعد فى الدين والسنة النبوية، وليس حق شرعى مطلق دون مبرر.

ويتضح من النتائج الواردة بجدول(6) أن المتوسط الحسابى لدرجة مواجهة المرأة الريفية التى يتعاطى زوجها المخدرات لمخاطر ختان الإناث والتى لا يتعاطى زوجها المخدرات يبلغ 33، 30,28على الترتيب، وبإنحراف معيارى قيمته 7,8، 6,35 على الترتيب، وتبلغ قيمة (ت) المحسوبة لإختبار معنوية الفروق بين تلك المتوسطين 3,1, وهى قيمة معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 0,01, الأمر الذى يعنى وجود فروق معنوية بينهما, كما بينت النتائج أيضاً أن المتوسط الحسابى لدرجة مواجهة المرأة الريفية التى يتعاطى زوجها المخدرات لمخاطر زواج القاصرات بلغ 52,94، وبإنحراف معيارى قيمته 9,48، فى حين بلغ 51,59 للمرأة التى لا يتعاطى زوجها المخدرات، وبإنحراف معيارى قدره 9,87، وتبلغ قيمة (ت) المحسوبة لإختبار معنوية الفروق بين تلك المتوسطين 1,12, وهى قيمة غير معنوية إحصائياً, الأمر الذى يعنى عدم وجود فروق معنوية بينهما ، كما تبين أن المتوسط الحسابى لتعرض المرأة الريفية المرأة الريفية التى يتعاطى زوجها المخدرات لمخاطر زواج الأقارب والتى لا يتعاطى زوجها المخدرات يبلغ 17,7، 18,04على الترتيب، وبإنحراف معيارى قيمته 2,23، 3,77 على الترتيب، وتبلغ قيمة (ت) المحسوبة لإختبار معنوية الفروق بين تلك المتوسطين-0,76, وهى قيمة معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 0,01, الأمر الذى يعنى وجود فروق معنوية بين المتوسطين، وأن المتوسط الحسابى لدرجة تعرض المرأة الريفية التى يتعاطى زوجها المخدرات لمخاطر الحرمان من الميراث بلغ20.3، وبإنحراف معيارى قيمته 3,97، فى حين بلغ 20,1 للمرأة الريفية التى لا يتعاطى زوجها المخدرات، وبإنحراف معيارى قدره 4,07، وتبلغ قيمة (ت) المحسوبة لإختبار معنوية الفروق بين تلك المتوسطين 0,04, وهى قيمة معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 0,05, الأمر الذى يعنى وجود فروق معنوية بينهما, كذلك أوضحت النتائج أن المتوسط الحسابى لدرجة مواجهة المرأة الريفية التى يتعاطى زوجها المخدرات لمخاطر تعدد الزوجات دون مبرر والتى لا يتعاطى زوجها المخدرات يبلغ 22.06، 18,67على الترتيب، وبإنحراف معيارى قيمته 2,45، 3,45 على الترتيب، وتبلغ قيمة (ت) المحسوبة لإختبار معنوية الفروق بين تلك المتوسطين 8,84, وهى قيمة معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 0,01, الأمر الذى يعنى وجود فروق معنوية بينهما, كما بينت النتائج أيضاً أن المتوسط الحسابى لدرجة مواجهة المرأة الريفية التى يتعاطى زوجها المخدرات لمخاطر ضعف تمكين المرأة الريفية بلغ 27,13، وبإنحراف معيارى قيمته 0,87، فى حين بلغ 28,16 للمرأة التى لا يتعاطى زوجها المخدرات، وبإنحراف معيارى قدره 1,29، وتبلغ قيمة(ت) المحسوبة لإختبار معنوية الفروق بين تلك المتوسطين- 7,29, وهى قيمة معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 0,01, الأمر الذى يعنى وجود فروق معنوية بينهما، كما تبين أن المتوسط الحسابى لتعرض المرأة الريفية المرأة الريفية التى يتعاطى زوجها المخدرات لمخاطر تزايد معدلات الطلاق والإنفصال والتى لا يتعاطى زوجها المخدرات يبلغ 27,98، 25,99على الترتيب، وبإنحراف معيارى قيمته 5,95، 2,51 على الترتيب، وتبلغ قيمة (ت) المحسوبة لإختبار معنوية الفروق بين تلك المتوسطين3,81, وهى قيمة معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 0,01, الأمر الذى يعنى وجود فروق معنوية بين المتوسطين، وأن المتوسط الحسابى لدرجة تعرض المرأة الريفية التى يتعاطى زوجها المخدرات لمخاطر تزايد معدلات المرأة المعيلة بلغ 36.03، وبإنحراف معيارى قيمته4,37، فى حين بلغ 33,28 للمرأة الريفية

التى لا يتعاطى زوجها المخدرات، وبإنحراف معيارى قدره 3,45، وتبلغ قيمة(ت) المحسوبة لإختبار معنوية الفروق بين تلك المتوسطين 5,77, وهى قيمة معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 0,01, الأمر الذى يعنى وجود فروق معنوية بينهما. كما أوضحت النتائج أن المتوسط الحسابى لدرجة تعرض المرأة الريفية التى يتعاطى زوجها المخدرات للمخاطر الإجتماعية المدروسة إجمالاً بلغ 2.37، وبإنحراف معيارى قيمته 36,37، فى حين بلغ 2,26 للمرأة الريفية التى لا يتعاطى زوجها المخدرات، وبإنحراف معيارى قدره 28,72، وتبلغ قيمة(ت) المحسوبة لإختبار معنوية الفروق بين تلك المتوسطين 2,78, وهى قيمة معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 0,01, الأمر الذى يعنى وجود فروق معنوية بينهما. وبذلك يمكن قبول الفرض البحثى ورفض الفرض الإحصائى جزئياً.

إستناداً إلى ماسبق، نجد أن المرأة الريفية التى يتعاطى زوجها المخدرات أكثر تعرضاً للمخاطر الإجتماعية المدروسة عن غيرها، فيماعدا تعرضها لمخاطر زواج الأقارب، ومخاطر ضعف تمكين المرأة الريفية فكانت على العكس من ذلك، حيث يسود فى تلك المجتمعات معتقد ثقافى، وهو وجوب زواج الأقارب، أو الزواج داخل مجتمع العائلة، ومن المفترض أن الزوجة هى ستر لزوجها أمام العائلة لأنهما من عائلة واحدة، فلا تبوح أبداً بما قد تتعرض له من مخاطر كان السبب فيها هو تعاطى الزوج للمخدرات، أما بالنسبة لمخاطر ضعف تمكين المرأة، فإنه مما لا شك فيه أن الزوج حينما يتعاطى المخدرات فهو مغيب عن الواقع، تاركاً للزوجة قيادة مجالات الحياة ومسئولياتها، والتخطيط، وإتخاذ القرارت الأسرية، وحل المشكلات، لتثبت بجدارة وفاعلية أنها على قدر المسئولية، وأنها تستطيع أن تساهم بشكل أو بأخر فى رفع المعاناة الإقتصادية، والنفسية، والإجتماعية عن الأسرة، وأن تحيا بأسرتها حياة كريمة.

ثالثاً: العلاقة الإرتباطية بين درجة المخاطر الإجتماعية التى تواجه المرأة الريفية وكل من المتغيرت المستقلة المدروسة على حده

يتوقع الفرض البحثى الثانى للدراسة وجود علاقة إرتباطية معنوية بين درجة المخاطر الإجتماعية التى تواجه المرأة الريفية وبين كل من المتغيرات المستقلة: سن المبحوثة، والمستوى التعليمى للمبحوثة، والسن عند الزواج، ومدة الزواج، وسن الزوج، والمستوى التعليمى للزوج، وعدد الأبناء، والدخل الشهرى، وحيازة المشروعات، والإنفتاح الجغرافى، والطموح، والمشاركة فى الأنشطة المجتمعية، والتوافق الزواجى, والتماسك الأسرى، وقد أستخدم فى إختبار هذا الفرض معامل الإرتباط البسيط، ويوضح الجدول(7) مايلى:

أ-أن هناك علاقة معنوية موجبة عند مستوى 0,01 بين المتغير المستقل عدد الأبناء والمتغير التابع درجة المخاطر الإجتماعية التى تواجه المرأة الريفية، حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط البسيط 0.787

ب- أن هناك علاقة معنوية سالبة بين المتغيرات المستقلة: سن المبحوثة، والمستوى التعليمى للمبحوثة، والسن عند الزواج، ومدة الزواج، وسن الزوج، والمستوى التعليمى للزوج، والدخل الشهرى، وحيازة المشروعات، والطموح، والمشاركة فى الأنشطة المجتمعية، والتوافق الزواجى, والمتغير التابع درجة المخاطر الإجتماعية التى تواجه المرأة الريفية، حيث بلغت قيم معاملات الإرتباط البسيط -0,714، -0,837، -0,602، -0,907، -0,798، -0,962، -0,188، -0,338، -0,777، -0,604، -0,306على الترتيب.

جـ- لم يتبين وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة: الإنفتاح الجغرافى، والتماسك الأسرى، والمتغير التابع درجة المخاطر الإجتماعية التى تواجه المرأة الريفية. وبذلك يمكن قبول الفرض البحثى ورفض الفرض الإحصائى جزئياً.

Doi: 10.21608/ajas.2022.101469.1052

جدول 7. العلاقة الإرتباطية بين درجة المخاطر الإجتماعية التى تواجه المرأة الريفية وخصائص المبحوثات المدروسة بالعينة البحثية

المتغيرات المستقلة	معاملات الإرتباط البسيط
1-سن المبحوثة	-0,714**
2-المستوى التعليمى للمبحوثة	-0,837**
3-السن عن الزواج	-0,602**
4- مدة الزواج	-0,907**
5- سن الزوج	-0,798**
6-المستوى التعليمى للزوج	-0,962**
7-عدد الأبناء	0.787**
8-الدخل الشهرى	-0,188**
9-حيازة المشروعات	-0,338**
10-الإنفتاح الجغرافى	0,073
11-الطموح	-0,777**
12-المشاركة فى الأنشطة الإجتماعية	-0,604**
13-التوافق الزواجى	-0,306**
14-التماسك الأسرى	0,06

المصدر: حسبت من إستمارات الإستبيان

ومن النتائج السابقة والخاصة بالعلاقة الإرتباطية بين المتغيرات المستقلة المدروسة ودرجة تعرض المرأة الريفية للمخاطر الإجتماعية، أشارت النتائج إلى أنه كلما إزداد سن المبحوثة، وسن زوجها، والسن عند الزواج، ومدة الزواج، يقل تعرضها للمخاطر الإجتماعية، هنا يكون عامل الزمن له تأثير إيجابى على النضج الجسدى، والذهنى، والعاطفى لدى الزوجين، مما يجنب المرأة الريفية التعرض للمخاطر الإجتماعية. كما أكدت النتائج أنه كلما زاد المستوى التعليمى للمبحوثة، والمستوى التعليمى لزوجها، يقل أيضاً تعرضها للمخاطر الإجتماعية، مما يدل على إرتفاع مستوى التفكير العقلانى، والثقافى ذو التأثير الإيجابى تجاه أمور الحياة، فيقل التعرض للمخاطر الإجتماعية. ومما لا شك فيه إن زيادة الدخل، وحيازة المشروعات يرفع المستوى الإقتصادى للأسرة، ويحد من المخاطر الإجتماعية التى قد يسببها بعض تدنى الحالة الإقتصادية. وكذلك بزيادة درجة الطموح، ودرجة المشاركة فى الأنشطة الإجتماعية، يقل تعرض المرأة الريفية للمخاطر الإجتماعية، حيث يكون عند المرأة الدافع لتحقيق المزيد من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية، وتخوض مجالات عدة تزيد من قدرتها على مواجهة المخاطر الإجتماعية. وعلى العكس من ذلك، أظهرت النتائج أنه بزيادة عددالأبناء، يزداد تعرض المرأة الريفية للمخاطر الإجتماعية، حيث تشعر تجاههم بزيادة المسئولية خاصة إذا كانت معيلة للأسرة، ومسئولة عن الرعاية والتربية، وتوفير جميع سبل الحياة.

رابعاً: مقترحات المبحوثات للحد من المخاطر الإجتماعية التى تواجه المرأة الريفية.

يتبين من نتائج جدول(8) أن معظم المبحوثات 82,7٪ كانت مقترحاتهن متفقة على ضرورة زيادة المبلغ الحالى من برنامج تكافل وكرامة، كما أكدن 78,3٪ على ضرورة تفعيل دور المؤسسات الدينية لبيان ما يمارس على المرأة من المخاطر الإجتماعية، وإقترحن 74,3٪ من المبحوثات زيادة معاشات الأرامل والمطلقات، واتفقن70,6 ٪على ضرورة تمويل مشروعات صغيرة للنساء (منحل-فراز لبن- تصنيع منتجات غذائية- تجارة بقالة-أشغال يدوية.....)، وإقترحن 69,9٪ أهمية تعليم النساء مهارات صناعية وغذائية لزيادة الدخل، كما أكدن 68,4٪ على ضرورة الإكثار من القوافل الطبية ومعارض الأسر المنتجة فى المناطق الريفية، كما إقترحن60,3٪ توزيع أراضى زراعية على النساء الفقيرات كمصدر للدخل، كذلك أوصين 55,9 ٪ بقيام منظمات المجتمع المدنى والمجلس القومى للمرأة بمواجهة المخاطر الإجتماعية، وإقترحن

52,6٪ توفير خطوط إتصال على مدار اليوم لتلقى شكاوى تعرض المرأة المخاطر الإجتماعية، فى حين رأين51,1 ٪ ضرورة توعية الأسر من خلال الندوات الإرشادية بخطورة ما تتعرض له المرأة من مخاطر إجتماعية وأثارها السلبية، و46,7٪ منهن أكدن على ضرورة تخصيص وحدة بالمراكز الإرشادية الزراعية للتعامل مع المخاطر الإجتماعية التى تواجه المرأة الريفية، كما أوصين45,2٪ برفع مستوى وعى الإناث بحقوقهن ومنها حق الكرامة الإنسانية.

جدول 8. التوزيع العددى والنسبى للمبحوثات وفقاً لمقترحاتهن للحد من المخاطر الإجتماعية التى تواجه المرأة الريفية بالعينة البحثية

الحلول المقترحة	التكرار	٪
1- زيادة المبلغ الحالى من برنامج تكافل وكرامة	225	82,7
2- تفعيل دور المؤسسات الدينية لبيان مايمارس على المرأة من المخاطر الإجتماعية	213	78,3
3- زيادة معاشات الأرامل والمطلقات	202	74,3
4- تمويل مشروعات صغيرة للنساء (منحل-فراز لبن- تصنيع منتجات غذائية- تجارة بقالة- أشغال يدوية.....)	192	70,6
5-تعليم النساء مهارات صناعية وغذائية لزيادة الدخل	190	69.9
6- الإكثار من القوافل الطبية ومعارض الأسر المنتجة فى المناطق الريفية	186	68.4
7-توزيع أراضى زراعية على النساء الفقيرات كمصدر للدخل	164	60,3
8- قيام منظمات المجتمع المدنى والمجلس القومى للمرأة بمواجهة المخاطر الإجتماعية	152	55,9
9- توفير خطوط إتصال على مدار اليوم لتلقى شكاوى تعرض المرأة المخاطر الإجتماعية	143	52.6
10-توعية الأسر من خلال الندوات الإرشادية بخطورة ما تتعرض له المرأة من مخاطر إجتماعية وأثارها السلبية	139	51.1
11- تخصيص وحدة بالمراكز الإرشادية الزراعية للتعامل مع المخاطر الإجتماعية التى تواجه المرأة الريفية	127	46,7
12- رفع مستوى وعى الإناث بحقوقهن ومنها حق الكرامة الإنسانية	123	45,2

المصدر: جمعت وحسبت من إستمارات الإستبيان

التوصيات:

بناءاً على النتائج السابقة توصى الدراسة بما يلى:

1- أوضحت الدراسة مدى تأثير المنظومة الثقافية والإجتماعية التى مازالت سائدة ببعض المجتمعات الريفية، والتى تنظر للمرأة نظرة دونية، وهو ما يستوجب ضرورة محاولة تصحيح تلك الأفكار عبر شتى وسائل الإعلام المختلفة.

2- ضرورة إنشاء وحدات مراقبة متخصصة بالجمعيات الزراعية، أو مراكز الإرشاد الزراعى بكل قرية، لرصد المخاطر الإجتماعية، للتمكن من معرفة مدى تأثيرها السلبى على المرأة الريفية، وإنعكاسها على إستقرار المجتمع.

3- إصدار عدة وثائق متخصصة فى مجال المخاطر الإجتماعية(وثيقة الأمن الإنسانى، وثيقة الأهداف الإنمائية، وثيقة حقوق المرأة، وغيرها.....)، لإبراز المخاطر الإجتماعية التى تهدد جهود ومسار التنمية، بل وتهدد الإستقرار والتماسك الإجتماعى.

4- تشجيع علاقات التنسيق بيت الجهات المعنية بتنمية المرأة الريفية، والتعاون المشترك والمساهمة الفعالة بين وزارة الزراعة، ووزارة التضامن الإجتماعى والمجلس القومى للمراة، ووزارة الصحة، وقطاع الشئون الإجتماعية، ومنظمات المجتمع المدنى، ومراكز الإرشاد الزراعى والتنمية الريفية من أجل جهد مشترك منسق للنهوض بالمرأة الريفية، ولإلقاء المزيد من الضوء على على خطورة أثار العنف ضد المرأة فى الحد من المخاطر الإجتماعية التى تواجهة المرأة، وخاصة المرأة الريفية.

5- تشجيع المرأة الريفية من خلال جميع الهيئات والمنظمات على القيام بالأنشطة الإقتصادية لتنمية دخل أسرتها، لمواجهة إحتمالات تعرضها للمخاطر الإجتماعية بسبب ضعف الحالة الإقتصادية، وزيادة أعباء المعيشة.

6- العمل على توعية المرأة الريفية بحقوقها، وضرورة تشجيعها على الإبلاغ الفورى فى حال تعرضها لأى شكل من أشكال المخاطر الإجتماعية، حتى يتسنى تقديم كافة المساعدة الممكنة لها.

7- من الضرورى العمل على تشجيع الباحثين فى مجال الإرشاد الزراعى والتنمية الريفية على إجراء بحوث متميزة فى مجال للمخاطر الإجتماعية التى تواجه المرأة الريفية, لتقديم المزيد من الدراسات المتخصصة فى هذا المجال، والإهتمام بتنفيذ توصيات تلك الدراسات، ونشر نتائجها لتوعية الرأى العام بها.

المراجع:

أحمد، عفت عبد الحميد، الخولى سالم الخولى(2008). وهانى محمد عبد الهادى، معرفة أرباب الأسر الريفية بإحدى القرى المصرية بالأسباب الدافعة لختان الإناث والأضرار المترتبة عليه، المؤتمر السنوى الثامن والثلاثون لقضايا السكان والتنمية، المركز الديموجرافى، القاهرة، 16-18 ديسمبر.

البنك الدولى(2013). تقرير إنهاء الفقر المدقع2030، التقرير السنوى تعزيز الرخاء المشترك، ص:14.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء(2015). والمجلس القومى للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة، المسح الإجتماعى فى مصر.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء(2017). دراسة حول ظاهرة العنف ضد المرأة و دورها داخل الأسرة المصرية، مجلة السكان – بحوث ودراسات، يونيه.

الحربى، سلمى بنت محمد بن سليم(2008). العنف الموجه ضد المرأة ومساندة المجتمع لها، دراسة ميدانية على عينة من النساء فى مدينة مكة المكرمة، رسالة ماجستيرغير منشورة ، كلية التربية، جامعة أم القرى.

الإمام، مى محمد(2008). دراسة إجتماعية لدور المرأة الريفية فى بعض مجالات التنمية الريفية، رسالة ماجستير، كلية الزراعة ، جامعة المنصورة.

العزبى، محمد إبراهيم(2011). فهم الدين والتمييز ضد المرأة الريقية، مجلة العلوم الإقتصادية والإجتماعية الزراعية، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، مجلد2، العدد(1)، يناير.

تقرير التنمية الريفية (2016). تعزيز التحول الريفى الشمولى، الصندوق الدولى للتنمية الزراعية، روما، إيطاليا.

جامع، محمد نبيل(2005)، الأسرة والسعادة الزوجية بين صرامة التقليد وإباحة العولمة، شركة الجلال للطباعة، الإسكندرية، ص:51.

على، زينب على(2017). نحو سياسات فاعلة لتنمية المرأة الريفية، المؤتمر الرابع عشر للجمعية العلمية للإرشاد الزراعى ، تنمية المرأة، الفرص والتحديات، 15-16 أكتوبر.

مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار ، بديوان عام محافظة الأسكندرية(2021). توزيع السكان المصريين طبقاً للنوع وعدد الأسر لشياخات وقرى وأقسام محافظة الأسكندرية، طبقاً لتعداد 2019.

وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى(2009). مركز البحوث الزراعية، إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتى 2030، يناير، ص:147.

Barrientos, Aemando & Maitrot, Mathilde (2010). Social Assistance in Developing Countries Database, Brooks World Poverty Institute, The University of Manchester Beaulier, Scott and Caplan.

J. A. Cross, (2000). "Megacities and Small Towns, Different Perspective on Hazard Vulnerability", Environmental Hazards, vol. 3, PP63-80.

Doi: 10.21608/ajas.2022.101469.1052

Some Social Risks are Facing Rural Women in some Villages of the Burj Al Arab district, Alexandria Governorate

Amany Said Abdelhamid Elhkoly and Salem Abdelhameed Salem Abdelsamad

Rural Society Research Department, Agricultural Extension; Rural Development Research Institute, A.R.C., Giza, Egypt

Abstract

The study aimed at identifying the types levels and types of social risks are facing rural women, the most common in the study area, identifying the relationship between the degree of social risks facing rural women and some of their personal, social and economic characteristics, identifying the causes and their suggestions to reduce those risks, This research was implemented in three villages from Burg Al Arab district, of Alexandria Governorate; the systematic random sample was involved (272) rural women, Data were collected using a questionnaire by personal interview during September 2021, Frequencies, percentages, means, weighted Mean, standard deviation, Alpha coefficient, Pearson correlation, T test, were used to analyze the data.

The main finding included:

1- Results showed 70,6% of respondents are at an average level category of facing total social risks, nearly three-fifths of them and more face the risks of female genital mutilation, underage marriage, consanguineous marriage, and weak empowerment of rural women at an average level category, while it was found that 58.8% of respondents and more face the risks of deprivation of inheritance, unjustified polygamy, increase divorce and separation rates, and increase female breadwinners rate at a high level category.

2- increase risks of breadwinner woman rate in the first and most widely in the study area, followed deprivation of inheritance, then increase divorce and separation rates, unjustified polygamy, weak empowerment of rural women, female circumcision, then marriage Underage girls, and finally consanguineous marriage.

3- There were significant differences between respondents group which face social risks according to having Husband to another wife, taking husband to drugs.

4- There is a significant negative correlation between facing social risks of rural women degree in general and between: age, educational level, age at marriage, period of marriage, husband age, educational level of husband, Monthly income, project ownership, ambition degree, Participation in social activities degree, marital compatibility degree. A significant positive correlation between: Number of sons.

5- The most important suggestions of the respondents to reduce social risks were: Increase the money form Takaful and Karama program, activating the role of religious institutions to show what social risks are practiced on women, increasing money for widows and divorced women, financing small projects, and increase Medical convoys and productive families exhibitions.

***Keywords**: Social risks, rural women, types of social risks.*